متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية

العدد (الأول) يناير 2022م

ميزانيــة 2022.. مسيرة متجددة نحو التمكين والاستدامة

حوار خاص مع معالي
محافظ هيئة الزكــاة
والضريبــة والجمـارك

البنوك الرقمية
كيف أصبحت جزءاً
من حياتنا؟

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

افتتاحيــة العـدد

مـع إطلالـة العـام الميـلادي الجديـد (2022)، يسـر أسـرة تحريـر مجلـة "متمـم" الصـادرة عـن مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة أن تضـع بيـن أيـدي قرائهـا العـدد الأول الـذي تحـاول مـن خلالـه أن تقـدم المؤشـرات الأولـى لطموحهـا ووجهتهـا بـأن تكـون نافـذة لنشـر المعرفـة والثقافـة الماليـة وبنـاء المحتـوى المعرفـي المالـي بوسـائل مبتكـرة.

ستطالعون في هذا العدد تغطية واسعة لإعلان الميزانية العامة للدولة للعام 2022م إضافة إلى الملتقى المصاحب لها، وكذلك حوار مع معالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المهندس سهيل أبانمي، فضلا عن عدد من الأبواب الغنية بالأخبار والتقارير والمقالات والدراسات.

نجدد شكرنا لكل من تعاون معنا وساهم في إعداد هذا العدد وإظهاره بالصورة التي هو عليها الآن، بما يحقق تطلعات المركز بتعزيز التواصل التشاركي مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع.

(متمم)..
ما هو؟ وماذا يعني؟

تعبر حروف "متمم" عن م منصة تشاركية ت تواصل فعّال م معرفة بوعي م مالية متخصصة

شهد (متمم) مراحل تطوير عدة؛ حتى أصبح اليوم منصة رائدة في مجال الثقافة المالية، ومرجعاً متخصصاً للمنظومة المالية، استنادا إلى ما يقدمه من برامج ومبادرات إثرائية في المجالين المالي والاقتصادي تساهم في تعزيز التواصل التشاركي مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع، ويلبي تطلعات شركاء المركز والشرائح المستهدفة.

يحرص (متمم) في تقديم هذه البرامج والمبادرات على إنجاز التحول في المعرفة المالية والاقتصادية من خلال تركيزه على (المعرفة، والابتكار، والشراكة)، كما يعمل على توظيف وسائل التواصل المؤسسي المبتكر لدعم الشراكات وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للقطاع المالي تحقيقا لرؤية المملكة 2030.

ويواصل (متمم) سعيه المستمر نحو تطوير الخدمات التي يقدمها وتحقيق التميز فيما يتعلق ببناء وتطوير المحتوى الفني والمعرفي المالي بوسائل مبتكرة تتضمن ذكاء التطبيق وسرعة الاستجابة للمستجدات في القطاع الاقتصادي والمالي، بما يحقق تطلعاته بتعزيز المعرفة والثقافة المالية في المجتمع.

04
موضوع العدد

30
ضيف العدد

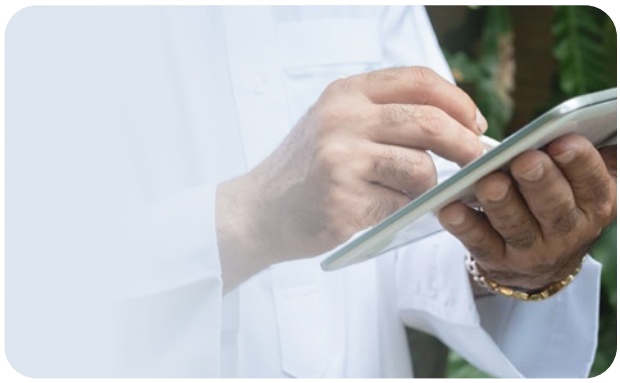

36
ثقافة مالية

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

أكد الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية

خادم الحرمين الشريفين يعلن ميزانية العام المالي 2022م بفائض 90 مليار ريال

بعون الله وتوفيقه نعلن عن ميزانية العام المالي القادم 1443 / 1444هـ (الموافق 2022م) بعد تجاوز المملكة، الآثار الاقتصادية، والمراحل الاستثنائية لجائحة (كوفيد-19)، واستمرار الانطلاقة الاقتصادية للمملكة، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفق رؤية المملكة 2030، حيث نهدف إلى الاهتمام بأمن وصحة المواطنين والمقيمين، والتنمية البشرية، واستمرار النمو والتنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية.

ويبلغ الإنفاق في هذه الميزانية (تسعمائة وخمسة وخمسين مليار ريال)، كما تقدر الإيرادات بمبلغ (ألف وخمسة وأربعين مليار ريال)، وبفائض يصل إلى (تسعين مليار ريال).

إننا عازمون ـ بعون الله ـ على الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية، لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، والتحسين المستمر في جودة الحياة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ورفع مستوى شفافية وكفاءة وجودة الإنفاق الحكومي؛ لتعزيز معدلات النمو والتنمية، وتطوير المرافق والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين، وتطوير البيئة التعليمية، ودعم خطط الإسكان.

وتؤكد الميزانية حرصنا على حماية وتعزيز مكتسباتنا، ولقد وجهتُ الوزراء والمسؤولين، كلاً فيما يخصه، بالالتزام الفاعل، في تنفيذ ما تضمنته الميزانية، من برامج ومشاريع تنموية واجتماعية، ومتابعة الوضع الصحي، في ظل استمرار الجائحة وانعكاساتها على الأوضاع الصحية والاقتصادية محلياً ودولياً، وتوفير المخصصات اللازمة للقطاع الصحي، لرفع كفاءته وتوفير اللقاحات، لجميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة.

"وجهتُ الوزراء والمسؤولين، كلاً فيما يخصه، بالالتزام الفاعل، في تنفيذ ما تضمنته الميزانية"

ختاماً، نحمد الله على نعمة الأمن والأمان والاستقرار، التي حباها الله لبلادنا وسنواصل العمل بكل ما لدينا من موارد وطاقات، وفي مقدمتها المواطن السعودي؛ لتحقيق أهدافنا، مستعينين بالله عز وجل ومتوكلين عليه.

أكد استمرار رحلة التحول في تحقيق المنجزات والمستهدفات

ولي العهد: ميزانية 2022 تأكيد للنتائج المتحققة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بمناسبة إقرار ميزانية العام 2022، أن رحلة التحول الاقتصادي التي تتبناها حكومة المملكة مستمرة في تحقيق المنجزات والمستهدفات وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ، وأن الميزانية جاءت تأكيداً للنتائج المتحققة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية معاً نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

التزام بحجم الإنفاق المخطط له

وأوضح سموه، أن الحكومة تلتزم في ميزانية 2022م بحجم الإنفاق المخطط له على المدى المتوسط والذي سبق إعلانه خلال العام الماضي، كما تتوقع تحقيق فوائض في الميزانية للعام المالي 2022م، وذلك باستكمال العمل على تطوير عملية التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق بالإضافة إلى تطوير مصادر متنوعة وأكثر استقراراً للإيرادات الحكومية، مما يدعم مستهدفات برنامج الاستدامة المالية الذي يسعى إلى استكمال المسيرة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاستدامة على المديين المتوسط والطويل.

نتقدم بشكل إيجابي

وقال في تصريح صحفي عقب الإعلان عن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1443 / 1444 هـ (2022م): "إن النتائج والمؤشرات المالية والاقتصادية تؤكد أننا نتقدم بشكل إيجابي، حيث تأتي ميزانية العام القادم وسط مناخ عالمي يتسم بالتحديات الكبيرة في ظل تداعيات جائحة (كوفيد-19)، والطموحات الكبيرة محلياً، ولكن في إطار منضبط مالياً يركز على كفاءة وفاعلية توجيه الإنفاق

> **"ميزانية العام 2022 تدعم الأهداف المالية والاقتصادية لما بعد الجائحة ومواصلة تنفيذ مستهدفات رؤية المملكة"**

الحكومي واستخدام الموارد المتاحة بما يحقق أفضل عائد منها، مع الحفاظ على الاستقرار المالي كركيزة أساسية للنمو المستدام".

وأكد سمو ولي العهد، أن التعافي الاقتصادي والمبادرات وسياسات الضبط المالي وتطوير إدارة المالية العامة وكفاءتها ساهمت في الاستمرار في خفض العجز في الميزانية، مع المحافظة على تحقيق المستهدفات الرئيسية للرؤية، مع توقع أن يبلغ العجز في عام 2021م، نحو 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11.2% في عام 2020م، المتأثر بالجائحة. في حين يتوقع تحقيق فوائض مالية قد تتجاوز 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م، حيث ستستخدم هذه الفوائض لزيادة الاحتياطيات الحكومية لمواجهة احتياجات جائحة كورونا، وتقوية المركز المالي للمملكة، ورفع قدراتها على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية.

معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي

وأوضح سموه، أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي يتم تطبيقها منذ انطلاق رؤية المملكة 2030 ساهمت في تقليل الآثار السلبية المرتبطة بالجائحة؛ فقد حققت المملكة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021م معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي بلغت نحو 5.4% مدفوعاً بنمو القطاع الخاص بحوالي 7%. وانعكس ذلك على نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة بشكل كبير وعاد بعضها إلى مستويات ما قبل الجائحة، كما صاحب ذلك النمو انخفاض في معدلات البطالة بين المواطنين من 12.6% في نهاية العام الماضي إلى 11.3% في منتصف العام نتيجة زيادة فرص العمل المتاحة أمام المواطنين.

> "المملكة تقوم بدور ريادي في استقرار أسواق الطاقة، وفي نفس الوقت قيادة الحقبة الخضراء القادمة"

كما أكد سموه، أن دور المواطن اليوم أصبح محورياً في التنمية الاقتصادية فهو يساهم مباشرة في تحقيق الإنجازات في مختلف المجالات والقطاعات الواعدة، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة التي تمثل مشاركتها قوة إيجابية للمجتمع.

إشراك القطاع الخاص

وأشار سمو ولي العهد، إلى تركيز رؤية المملكة 2030 على مرحلة تحقيق وتعميق الأثر وإشراك القطاع الخاص في رحلة التحول لإحداث نقلة نوعية في مختلف القطاعات، فقد حققنا تقدماً في تنفيذ عدد من البرامج التي سوف تسهم في التقدم والتطوير في المجالات المختلفة، وتنويع الاقتصاد، ورفع مستوى جودة الحياة، وتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد، موضحاً سموه أن مراجعة وتحديث الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات والإجراءات تتم بصفة دورية للتأكد من فاعليتها وتصحيح مسارها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وبما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

وأكد سموه، أهمية دور القطاع الخاص شريكاً رئيسياً وحيوياً في التنمية، وأن الحكومة بالإضافة إلى مجالات الإنفاق عموماً، تقوم بتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسة التي ستساهم في تعزيز دور القطاع الخاص، حيث ستساهم الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وبرنامج شريك بالإضافة إلى برنامج صندوق الاستثمارات العامة في إتاحة فرص كبيرة أمام مشاركة المستثمرين في العديد من القطاعات وفي المناطق المختلفة داخل المملكة، ومن المخطط أن يبلغ الإنفاق الإجمالي في المملكة 27 تريليون ريال إلى عام 2030م شاملاً استثمارات صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص والإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص، ويدعم ذلك أيضاً الإصلاحات المستمرة التي تقوم بها الحكومة في مجال تطوير مناخ الأعمال وتهيئة بيئة جاذبة للمستثمرين للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية من برامج تحقيق الرؤية

وتناول سموه، دور المرحلة الثانية من برامج تحقيق الرؤية في النقلة النوعية للاقتصاد السعودي

وتحقيق ما يتطلع إليه المواطنون من تحسين ورفع جودة الخدمات وفرص الاستثمار وزيادة فرص التوظيف، بما في ذلك برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج التحول الوطني وبرنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج تنمية القدرات البشرية وبرنامج جودة الحياة وبرنامج الإسكان ومساهمته في رفع مستويات تملك المواطنين للسكن.

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

كما نوه سمو ولي العهد، بمستهدفات برنامج صندوق الاستثمارات العامة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 لكونه الذراع الاستثماري المحلي والخارجي المساهم في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، والذي يدعم ويكمل الجهود التي تقوم بها الحكومة لتنويع الاقتصاد، كما أنه ساهم في تحقيق أثر وإنجازات واضحة على الصعيدين المحلي والعالمي سعياً لتحقيق طموحاته على المدى المتوسط، ومنها؛ مساهمة الصندوق وشركاته التابعة في الناتج المحلي غير النفطي، ورفع نسبة المحتوى المحلي في استثماراته والشركات التابعة له بما يصل إلى 60% وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق استثمر محلياً خلال العام الحالي ما يزيد على 84 مليار ريال ويخطط لاستثمارات محلية إضافية تزيد على 150 مليار ريال للعام 2022م ويصل إجمالي استثمارات الصندوق المحلية إلى ثلاثة تريليونات ريال حتى العام 2030م، مقارنة باستثمار محلي في عام 2016م يبلغ 11,2 مليار ريال.

> "معدلات البطالة انخفضت من 12,6% في نهاية العام الماضي إلى 11,3% في منتصف العام"

وعرّج سموه على الدور المهم الذي يقوم به صندوق التنمية الوطني والصناديق والبنوك التنموية التابعة له عبر البرامج والمبادرات الداعمة للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة تنافسيتها وذلك بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات والشركات الوطنية، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الدور الذي تقوم به لدعم نمو الناتج المحلي غير النفطي وخلق مزيد من الوظائف في الاقتصاد.

زيادة جاذبية اقتصاد المملكة

وفي ختام تصريحه أشار سموه، إلى أن نجاح الحكومة في التصدي للجائحة والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية يثبت قوة اقتصاد المملكة في مواجهة التحديات الطارئة، وأنها تعمل على دعم الدول الشقيقة والمنظمات الدولية في جهودها لمواجهة الأزمة.

دور ريادي في استقرار أسواق الطاقة

وأكد سمو ولي العهد، الدور الريادي الذي تقوم به المملكة في استقرار أسواق الطاقة، وفي نفس الوقت قيادة الحقبة الخضراء القادمة، مشيراً إلى أن "مبادرة السعودية الخضراء"، و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"، ترسمان توجه المملكة والمنطقة في حماية الأرض والطبيعة ووضعها في خارطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة وستسهمان بشكل قوي في تحقيق المستهدفات العالمية. كما ستستمر المملكة خلال العام القادم وعلى المديين المتوسط والطويل في زيادة جاذبية اقتصاد المملكة كقاعدة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع الاقتصاد عن طريق تطوير القطاعات الواعدة كالسياحة والتقنية والصناعة والتعدين.

> "دور المواطن اليوم أصبح محورياً في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة التي تمثل قوة إيجابية للمجتمع"

داعمة لتطوير الخدمات وتمكين القطاع الخاص

ميزانيـــة 2022.. مسيرة إصلاحات نحو الاستدامة وتنويع الاقتصاد

تواصل الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة في السنوات السابقة، والتي توضح نتائجها اليوم صحة المسار نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تنويع مصادر الاقتصاد، وعدم الاعتماد على النفط بشكل رئيسي، مع تحقيق استدامة مالية تعزز استقرارها ونموها الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، وتضمن لها تحقيق مركز مالي قوي يمكّنها من تذليل الصعوبات وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

وتأتي الميزانية بالرغم من استمرار جائحة (كوفيد-19) وانعكاساتها وظهور سلالات متحورة جديدة استطاعت الحكومة التعامل معها بوتيرة أسرع من المُتوقع من واقع خبراتها المتراكمة ونجاحاتها طوال العامين الماضيين، وذلك من خلال تبنيها سياسات متوازنة تمثلت في تقديم دعم قوي للقطاعين الصحي والخاص، وهو ما انعكس إيجاباً وبصورة كبيرة على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي الذي شهد نمواً متسارعاً في عدد من الأنشطة الاقتصادية.

واعتمدت الميزانية سياسة اقتصادية شاملة تقوم على ضمان استدامة المالية العامة من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية وضبط النفقات، وتمكين القطاع الخاص من خلال برامج لتعزيز نشاطه ومساهمته في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المشاريع والبرامج التي تقوم بها الصناديق التنموية، علاوة على تنفيذ تحولات هيكلية أوسع ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تساهم في تعزيز ديناميكية الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية المتسارعة.

وتستهدف الحكومة على المدى المتوسط استمرار الإنفاق على الخدمات الحكومية، والبنية التحتية، بالإضافة إلى برامج تحقيق الرؤية الأخرى مثل برامج جودة الحياة وخدمة ضيوف الرحمن، وكذلك المشاريع الكبرى، ومبادرة السعودية الخضراء.

الجدعان يشكر القيادة

بمناسبة إقرار مجلس الوزراء في جلسته التي عُقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله ورعاه – يوم الأحد 8 جمادى الأولى 1443هـ، الموافق 12 ديسمبر 2021م، الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1443هـ (2022م)، بإجمالي إنفاق 955 مليار ريال، وبإجمالي إيرادات نحو 1,045 مليار ريال، وبفائض نحو 90 مليار ريال، رفع معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان شكره وتهنئته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهما الله - بمناسبة إقرار الميزانية العامة للدولة، مشيراً إلى أن السياسات والإجراءات الواقعية والمسؤولة التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) حدّت من التداعيات الإنسانية والمالية والاقتصادية من خلال تقديم دعم قوي للقطاعين الصحي والخاص مع الحفاظ على الاستدامة المالية للمديين المتوسط والطويل، مبيناً أن تلك السياسات انعكست إيجاباً على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي، الذي شهد نمواً متسارعاً في عدد من الأنشطة الاقتصادية.

إجمالي الإيرادات المقدرة في 2022م

1,045 مليار ريال

حفاظ على أسقف الإنفاق

وأشار إلى أن الميزانية تؤكد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على المُضي قدماً نحو تعزيز النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، وتسخير الموارد المالية للإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى استمرار الدعم والإعانات الاجتماعية، مبيناً أن الميزانية تأتي استمراراً لمسيرة الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة، مع التزام الحكومة بالمحافظة على أسقف الإنفاق المعلنة سابقًا، بما يضمن استدامة مالية على المدى المتوسط ومركزاً مالياً قوياً يمكّن الدولة من مواجهة أي متغيرات طارئة، وامتصاص الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة.

ولفت الجدعان إلى أن تقديرات الميزانية لعام 2022م تظهر أن إجمالي الإيرادات سيبلغ 1,045 مليار ريال، بارتفاع نسبته 12.4% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2021م، فيما يقدر إجمالي النفقات

بحوالي 955 مليار ريال، في حين يتوقع تحقيق فوائض بنحو 90 مليار ريال (أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مبيناً أن هذه الفوائض سيتم توجيهها لتعزيز الاحتياطيات الحكومية، ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة، والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، أو سداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

تحسن مؤشرات الدين العام

وفيما يتعلق بالدين العام، أوضح معاليه أنه من المتوقع تحسن مؤشراته في عام 2022م لتنخفض إلى حوالي 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.2% في عام 2021م نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية وكذلك نمو الناتج المحلي، على أن يتم الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطيات أو تمويل مشاريع رأسمالية يمكن تسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية، لافتاً إلى أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تظل عند مستويات مناسبة في العام 2024م لتصل إلى 25.4%، وأن الحكومة تعمل على تطوير إطار إدارة المخاطر الذي يهدف إلى متابعة ورصد أبرز التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي، لتحديد المخاطر الناتجة عنها، ومن ثم تقييم الآثار المترتبة عليها.

وبيّن أن الحكومة تسعى في العام 2022م وعلى المدى المتوسط لدعم استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي، مع الحفاظ على المبادرات التي تم البدء في تنفيذها خلال الأعوام الماضية، والالتزام بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتنويع الاقتصاد وتنمية الإيرادات غير النفطية وضمان استدامتها، مشيراً إلى التقدم المحرز خلال الفترة الماضية في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى وكذلك المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، بما فيها مشاريع البنية التحتية.

إجمالي النفقات في 2022م

955
مليار ريال

العجز في 2021م

-85

مليار ريال

تنامي دور الممكنات الاقتصادية

وأوضح وزير المالية أن اقتصاد المملكة يشهد تنامياً مستمراً في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص، ويأتي على رأس تلك الممكنات المساهمة التنموية الفعالة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها كل من صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، إضافة إلى التقدم في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج شريك، وبرنامج تطوير القطاع المالي، والتخصيص، لافتا إلى أن نجاح تلك الممكنات ينعكس إيجابيًا على أداء المالية العامة من خلال تحفيز وتنويع النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسن الإيرادات غير النفطية، كما يحد نجاح تلك الممكنات من الضغط على الإنفاق الحكومي، لاسيما مع قيام القطاع الخاص بقيادة الاستثمار والتوظيف.

وأشار الوزير إلى النمو الملحوظ في مؤشرات أداء الأنشطة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021م، والذي يعكس استمرار حالة التعافي التدريجي التي صاحبتها سرعة ارتفاع نسب التحصين من فيروس (كوفيد-19)، مما ساهم في تخفيف المزيد من الإجراءات الاحترازية المتبعة في المملكة، موضحاً أن التقديرات الأولية لعام 2021م تظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9% مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي من المُتوقع أن يسجل نموًا بنحو 4.8%. كما تُشير التوقعات لعام 2022م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي المرتبط باتفاقية أوبك+، بالإضافة إلى التحسن المُتوقع في الناتج المحلي غير النفطي مع استمرار تعافي الاقتصاد وتنفيذ المشاريع والبرامج الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي.

استغلال فوائض الميزانية

وحول برنامج الاستدامة المالية، أوضح أن المكاسب والتحول الجوهري خلال الفترة السابقة في أسلوب إدارة المالية العامة تطلبا الانتقال من مرحلة التوازن المالي إلى مرحلة تسعى للحفاظ على الاستدامة المالية من خلال أدوات تخطيط فاعلة تستحضر متطلبات الإنفاق على مدى زمني أطول. وتساعد في حماية هذا التخطيط والقدرة على الإنفاق المخطط له على المدى المتوسط وتقليل الربط بالعوامل الخارجية بما في ذلك تقلبات أسواق النفط، حتى لا تتسبب في إرباك هذا التخطيط، لافتا إلى أن البرنامج يتوقع أن يحقق فوائد عديدة من الناحية الاقتصادية، حيث سيسهم في مواصلة تحقيق معدلات نمو مستقرة للاقتصاد غير النفطي، وتخفيف أثر تذبذبات أسعار الطاقة على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تعزيز قدرة القطاع الخاص على التخطيط للاستثمارات بوضوح. وعلى جانب المالية العامة، فإن البرنامج سيسهم في تعزيز فاعلية التخطيط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، واستغلال فوائض الميزانية في تعزيز الاحتياطيات المالية أو توجيهها لإنفاق استثماري يضمن تنويع الاقتصاد، ويحقق مستهدفات النمو الاقتصادي المستدام على المديين المتوسط والطويل.

تخطيط وعمل تشاركي

وختم معاليه تصريحه بأن ميزانية العام 2022 تأتي نتيجة للتخطيط والعمل التشاركي بين كافة الأجهزة الحكومية، حيث بُذلت الجهود وسُخرت الإمكانيات وحُشدت الطاقات في إعداد هذه الميزانية بصورة ملائمة تحقق من خلالها مستهدفاتها الاستراتيجية حتى تخرج بمنتهى الشفافية والوضوح، انطلاقا من التزام الحكومة المباشر فيما يخص الأوضاع المالية والاقتصادية، من خلال إصدار التقارير المرتبطة بالميزانية مثل تقارير الأداء: ربع السنوي، ونصف السنوي، والسنوي، والبيان التمهيدي، بالإضافة إلى بيان الميزانية ونسخة المواطن، وذلك تماشيا مع رؤية المملكة 2030.

الفائض المقدر في 2022م

90

مليار ريال

للعام الرابع على التوالي.. وزارة المالية تنظم ملتقى ميزانية 2022م

تزامنا مع إعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، نظمت وزارة المالية للعام الرابع على التوالي؛ يوم الاثنين 9 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 13 ديسمبر 2021م؛ أعمال جلسات ملتقى الميزانية 2022م، بمشاركة عدد من أصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء.

وشهدت فعاليات الملتقى إقامة 5 جلسات حوارية، عقدت الأولى بعنوان: "الاستدامة المالية وتنمية الاقتصاد الوطني"، وشارك فيها كل من معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر الرميان، ومعالي نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني الأستاذ محمد التويجري.

فيما عقدت الجلسة الثانية بعنوان: "التحول والتطوير في الخدمات"، وشارك فيها كل من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان الأستاذ ماجد الحقيل، ومعالي وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ، ومعالي وزير الصحة الأستاذ فهد الجلاجل.

أما الجلسة الثالثة فعقدت بعنوان: "حول ممكنات نمو القطاع الخاص"، وشارك فيها كل من معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، ومعالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله السواحه، ومعالي وزير النقل المهندس صالح الجاسر.

في حين عقدت الجلسة الرابعة بعنوان: "آفاق المستقبل" وشارك فيها كل من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل وزير الرياضة، ومعالي وزير السياحة الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب، ومعالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف.

فيما تحدث في الجلسة الخامسة والأخيرة التي عقدت بعنوان: "موطن الطاقة" صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة.

قالوا في
ملتقى ميزانية 2022

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان / وزير الطاقة

المملكة هي الدولة الوحيدة التي زادت إنتاجها في أبريل 2020م ونحن في أوج الجائحة، سئلنا عن قرارنا في تلك الظروف، وأجبت أننا نعالج عدم اليقين باليقين، ليكون لنا السبق بالاستفادة، فمبادرتنا بالاستثمار أفضل من التردد مع الآخرين.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل / وزير الرياضة

نتطلع في عام 2022م إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للرياضة واستضافة ما لا يقل عن 15 فعالية عالمية.

معالي المهندس خالد الفالح / وزير الاستثمار

يأتي إعلان الميزانية التريليونية للدولة، استمراراً لسعي الحكومة الحثيث إلى تعزيز المكتسبات التنموية والاقتصادية والمالية، التي تحققت منذ إقرار رؤية المملكة 2030.

معالي الأستاذ ماجد الحقيل / وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان

يحظى قطاع الإسكان بدعم واهتمام مستمرين من القيادة الرشيدة – يحفظها الله-، مما ساعد في تحقيق إنجازات عديدة أبرزها خدمة 210 آلاف أسرة سعودية منها 166 ألف أسرة سكنت منزلها حتى شهر نوفمبر 2021م.

موضوع العدد

معالي الأستاذ محمد الجدعان / وزير المالية

منذ تبني آلية التخطيط متوسط المدى يلاحظ بشكل كبير تقلص التذبذبات في النفقات، وهذا من شأنه تمكين القطاع الخاص من التخطيط طويل المدى وتعزيز الثقة في الاقتصاد الكلي، وبالتالي خلق وظائف مستدامة للمواطن.

معالي الأستاذ أحمد الخطيب / وزير السياحة

المملكة تواصل تقدمها وتعكس رؤيتها الفريدة على قطاع السياحة العالمية. نحن نمضي قدمًا لجعل السياحة عنصراً فعّالاً في اقتصادنا الوطني.

معالي الدكتور حمد آل الشيخ / وزير التعليم

من أهم أولويات وزارة التعليم التي ستعمل عليها خلال عام 2022م؛ الاستمرار في تعزيز موقع المملكة في التنافسية العالمية، ومواءمة المخرجات مع سوق العمل.

معالي المهندس عبدالله السواحه / وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

كان الاقتصاد الرقمي عبارة عن أسلوب حياة، واليوم أصبح عصب الحياة ومستقبل الاقتصاد، والمرحلة القادمة تركز على التسارع في التغيير.

معالي المهندس فهد الجلاجل / وزير الصحة

في عام 2021 تم إيصال عدد من الخدمات للمستفيد في بيته دون الحاجة للذهاب للمنشأة الصحية، حيث استفاد نحو 11 مليون مواطن من خدمات العيادات والاستشارات عن بعد.

معالي الأستاذ بندر الخريف / وزير الصناعة والثروة المعدنية

بلغ حجم الاستثمارات أكثر من 77 مليار ريال، فيما بدأ 667 مصنعاً عمليات الإنتاج بارتفاع 27% مقارنة بالعام الماضي، وإصدار 954 ترخيصاً جديدًا.

معالي المهندس صالح الجاسر / وزير النقل والخدمات اللوجستية

المملكة تحصد ثمار الإصلاحات الجارية في منظومة النقل والخدمات اللوجستية؛ حيث قمنا بهيكلة وحوكمة شاملة لضمان تحقيق مستهدفات استراتيجيتنا الوطنية؛ وذلك من خلال فصل الجانب التشغيلي عن الجانب التشريعي.

معالي الأستاذ ياسر الرميان / محافظ صندوق الاستثمارات العامة

لصندوق الاستثمارات العامة دور رائد في دعم مسيرة تحول الاقتصاد السعودي وتنويعه، كما يلتزم الصندوق من خلال مبادراته بتعزيز الاستدامة المالية، والمساهمة في تحقيق قيمة تنموية ذات أثر إيجابي على المواطن والأجيال القادمة.

معالي الأستاذ محمد التويجري / نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني

يعمل صندوق التنمية الوطني من خلال 12 صندوقاً وبنكاً تنموياً على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ودعم التحول الاقتصادي وتعظيم الأثر التنموي في المملكة.

روابط تهمك:

خادم الحرمين الشريفين

يفتتح أعمال السنــة الثانيــة من الدورة الثامنــة لمجلـس الشورى

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، - عبر الاتصال المرئي - أعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وقد ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - الخطاب الملكي السنوي، أكد فيه أن بدء المرحلة الثانية من (رؤية المملكة 2030) يدفع عجلة الإنجاز، ويواصل الإصلاحات، لازدهار الوطن، وضمان مستقبل أبنائه، بخلق اقتصاد متين متنوع، يواجه المتغيرات العالمية، ومباركة إطلاق سمو ولي العهد للعديد من المشاريع، ذات الرؤية المستقبلية، التي تدعم أنظمتها، الاستدامة والازدهار، والابتكار، وقيادة الأعمال، مما يوفر فرص العمل ويحقق عوائد ضخمة للناتج المحلي.

سمو ولي العهد

يطلق مشروع "وسط جدة" بإجمالي استثمارات تصل إلى 75 ملياراً

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة ورئيس مجلس إدارة شركة وسط جدة للتطوير؛ المُخطط العام والملامح الرئيسة لمشروع "وسط جدة" ("نيو جدة داون تاون" سابقاً)، بإجمالي استثمارات تصل إلى 75 مليار ريال خصصت لتطوير 5.7 مليون متر مربع، بتمويل من صندوق الاستثمارات العامة والمستثمرين من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ويأتي إطلاق المخطط العام لمشروع وسط جدة في إطار اهتمام سمو ولي العهد بتنمية جميع مناطق ومدن المملكة، وتناغماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ، حيث يهدف المشروع لصناعة وجهة عالمية في قلب جدة بإطلالة مباشرة على البحر الأحمر، تسهم في تعزيز المكانة الاقتصادية لمدينة جدة.

كما يستهدف مشروع "وسط جدة" تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد المملكة بـ 47 مليار ريال بحلول العام 2030، حيث سيضم المشروع أربعة معالم رئيسة عالمية هي "دار أوبرا، متحف، استاد رياضي، الأحواض المحيطية والمزارع المرجانية"، بالإضافة إلى 10 مشاريع ترفيهية وسياحية نوعية، حيث ستسهم الأعمال التشغيلية للمشروع في فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي للمشاركة في تطوير وتشغيل قطاعات اقتصادية واعدة "سياحية، رياضية، ثقافية، ترفيهية" بمعايير عالمية، بجانب قطاعات أخرى تشمل بناء وتطوير مناطق سكنية عصرية تضم 17 ألف وحدة سكنية مع مشاريع فندقية متنوعة توفّر أكثر من 2700 غرفة، كما سيضم المشروع مرسى بمواصفات عالمية ومنتجعات شاطئية خلابة، إلى جانب مجموعة كبيرة من الفنادق والمطاعم والمقاهي المحلية والعالمية الفاخرة، والخيارات المتنوعة للتسوق، كما يستهدف المشروع تقديم حلول متكاملة لقطاع الأعمال.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
تطلق مشروعاً لتوثيق تاريخها

برعاية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم وإشراف معالي الدكتور فهد بن عبدالله السماري، تم إطلاق مشروع توثيق تاريخ وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالتعاون مع دارة الملك عبدالعزيز.

ويهدف المشروع إلى توثيق تاريخ وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتوفير محتوى رصين ومدقق يسهم في خدمة الوزارة على جميع المستويات، وتعزيز دورها المجتمعي من خلال إبراز تاريخها، وكذلك إبراز الدور الذي قامت به عبر تاريخ المملكة.

ويعمل مشروع التوثيق على تناول جذور التخطيط والاقتصاد في عصري الدولة السعودية الأولى والثانية، إضافة إلى النشأة في عهد الملك عبدالعزيز والبدء في تأسيس نظام اقتصادي وطني، وبدايات تشكل وزارة الاقتصاد ومراحل تطورها. كما يعرج على الشخصيات القيادية البارزة في تاريخ الوزارة، والقرارات المفصلية في التاريخ السعودي، وأبرز الأحداث المرتبطة بالاقتصاد.

ويشتمل المشروع على مصادر متعددة للتوثيق، منها: قواعد معلومات دارة الملك عبدالعزيز، وأرشيف وزارة الاقتصاد والتخطيط، والمقابلات الشفوية مع العاملين في الوزارة، والبحث مع جميع الجهات المعنية بمجال الاقتصاد السعودي.

وستضم أبرز مخرجات المشروع: دراسة توثيقية، ومواد تشمل الكتب والوثائق والمقالات والصور والأفلام، ومقابلات شفهية، وقصصاً عن تاريخ الوزارة، إضافة إلى التوصيات والمقترحات.

يذكر أن المشروع تم إطلاقه خلال زيارة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم لدارة الملك عبدالعزيز. وأثناء الزيارة اطلع على جهود الدارة لتوثيق مسيرة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن –طيب الله ثراه- ومساهمات الدارة في الحفاظ على تاريخ المملكة وتراثها.

(ساما)
يصدر سياسة المصرفية المفتوحة

أصدر البنك المركزي السعودي (ساما) "سياسة المصرفية المفتوحة" التي ستمكن عملاء البنوك في حال تطبيقها من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن؛ حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة. ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسةً في الأنشطة المصرفية اليومية.

وقال البنك المركزي، إن المصرفية المفتوحة تتسق مع أهم الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة لتقديم الخدمات المالية، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي.

وتتيح هذه السياسة استفادة جميع الأطراف من البيانات المرتبطة بالمعاملات المالية، ودعم التوصل إلى أساليب مبتكرة لإدارة الأموال، بما يعزز خطط الشمول المالي؛ حيث تتضمن هذه السياسة الأهداف الرئيسة لتطبيق المصرفية المفتوحة في المملكة، وإبراز آثارها الإيجابية على القطاع المالي.

هيئة السوق المالية

تطلق مبادرة لدعم العاملين بقطاع الأوراق المالية

إيماناً منها بأهمية الاستثمار في بناء الكوادر الوطنية في مؤسسات السوق المالية؛ أطلقت هيئة السوق المالية بالشراكة مع الأكاديمية المالية، برنامج (دعم الشهادات المهنية للعاملين في قطاع الأوراق المالية) المقدم من الأكاديمية المالية؛ سعياً منها إلى تطوير المستوى المعرفي والمهني للعاملين لدى مؤسسات السوق المالية؛ لتعكس بذلك توجهات السوق المالية نحو خدمة رؤية السعودية 2030 في تطوير القطاع المالي. ووفقاً للمبادرة ستتولى الهيئة تحمل التكلفة المالية للمتدربين، بالإضافة إلى التعويض عن رسوم الاختبارات، وذلك في إطار بناء قدرات المشاركين في السوق المالية.

ويغطي البرنامج أربع شهادات تقدمها الأكاديمية المالية وهي: المحلل CFA، وزمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، والاختبار المهني للإفصاح (إفصاح)، وشهادة مسؤول علاقات المستثمرين المعتمد. ويستهدف البرنامج شاغلي الوظائف التخصصية لدى مؤسسات السوق المالية ومكاتب المحاسبة المسجلة من قبل هيئة السوق المالية والشركات المدرجة وشركات التقنية المالية.

من جانبها ثمنت الأكاديمية المالية مبادرة هيئة السوق المالية، مشيرة إلى أنها ستعمل على إطلاق عدد من البرامج التي تعزز التميز المهني لتنمية الكوادر البشرية في القطاع المالي بما يتوافق مع تطلعات القطاع وتوجهات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية السعودية 2030.

...وتصدر نشرة الربع الثالث 2021

أصدرت هيئة السوق المالية مؤخراً النشرة الإحصائية الربعية للربع الثالث لعام 2021م والتي تغطي مؤشرات السوق المالية السعودية خلال تلك الفترة. وأظهرت بيانات النشرة ارتفاعاً في الطروحات العامة للأسهم خلال الربع الثالث لتصل إلى سبعة طروحات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 21 مليار ريال، وبذلك وصل إجمالي الطروحات خلال الفترة الماضية من العام الجاري إلى 12 طرحاً مقارنة بأربعة طروحات خلال الفترة المماثلة من عام 2020م. ويتماشى رفع وتيرة الطروحات مع استراتيجية الهيئة التي تستهدف تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال.

ومن جانب آخر، تظهر بيانات النشرة ارتفاع قيمة الملكية لدى المستثمر الأجنبي في سوق الأسهم الرئيسية للربع الثالث من عام 2021م بنسبة 8.2% مقارنة بالربع السابق، وبارتفاع نسبته 52% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م. وارتفعت قيم أصول الصناديق العامة للربع الثالث من عام 2021م بنسبة 22% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م لتبلغ ما يقارب 240 مليار ريال، صاحب ذلك ارتفاع في إجمالي عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية العامة ليبلغ حوالي 446 ألف مشترك بنهاية الربع الثالث من عام 2021م بارتفاع نسبته 11% مقارنة بالربع السابق، وبارتفاع نسبته 25% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م. ويمكن الاطلاع على النشرة عبر الباركود الآتي:

وزير المالية:
سياسات الحكومة في التعامل مع الجائحة وضعت البلاد في مسار الاستقرار

أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن السياسات والإجراءات الواقعية والمسؤولة التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا حدّت من التداعيات الإنسانية والمالية والاقتصادية، ووضعت البلاد في مسار الاستقرار.

وبيّن معاليه، خلال كلمته الافتتاحية لندوة الاستقرار المالي التي عقدت نسختها السادسة مؤخراً بالرياض، أن سياسات المالية العامة تعمل على تحقيق التوازن بين استدامة المالية العامة وتعزيز النمو الاقتصادي لدعم مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها المملكة وفقًا لرؤية 2030، مشيرًا إلى أن الحكومة أطلقت مجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تغيير شامل وكلي للاقتصاد، لإحداث نقلة تنموية كبرى على المديين المتوسط والطويل.

ولفت إلى أن اقتصاد المملكة بدأ يشهد تعافيًا تدريجيًا منذ منتصف العام 2020م، وبشكل أقوى خلال العام الجاري، مشيرًا إلى ارتفاع معدلات النمو الإيجابية في القطاع غير النفطي الحقيقي الذي بلغ 8.4% في الربع الثاني من العام الجاري بقيادة من القطاع الخاص الذي سجل نمواً بمعدل 11.1%. وكذلك نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 6.2%، للربع الثالث من العام الجاري، ما انعكس على النتائج الإيجابية لأداء المالية العامة. وذكر أن الحكومة تعمل من خلال برنامج الاستدامة المالية على تقليل التأثر بالعوامل الخارجية بما في ذلك تقلبات أسواق النفط عن طريق تبني قواعد مالية تحقق الاستدامة المالية والتنمية المستدامة والتي تنعكس بدورها على الاستقرار المالي.

وفي الجلسة الحوارية الأولى للندوة التي حملت عنوان (الاستدامة المالية)، وشارك فيها معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل الإبراهيم، أكد معالي وزير المالية أن السياسات المالية التي تتبعها المملكة اليوم تراعي الاستقرار المالي وتفادي أية آثار سلبية على الاقتصاد، مبينًا أن الاستقرار المالي يُعد عنصرًا هامًا للاقتصاد ككل، وليس للقطاعين العام والخاص وحسب.

يذكر أن ندوة الاستقرار المالي ينظمها البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، سنوياً، بحضور عدد من معالي الوزراء، ومشاركة عدد من المسؤولين والتنفيذيين من مؤسسات القطاع المالي. وقد ناقشت الندوة هذا العام - من خلال جلستين حواريتين - موضوعي الاستدامة المالية، والاستقرار المالي للقطاع المصرفي والمالي.

إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتــج المحلـي الإجمالـي

م. **صالح بن إبراهيم الرشيد**
محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)

أولت حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين اهتمامًا كبيرًا لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وانعكس هذا الاهتمام على رؤيتنا في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بجعل هذا القطاع محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ومُمكّنًا لتحقيق رؤية 2030، وعلى رسالتنا لتطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لنُمكّنها من الازدهار عبر التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي محليًا ودوليًا.

وإيمانًا بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، وضعت رؤية 2030 ضمن أهدافها تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر وشراكات دولية أكثر وحصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية، وصولًا إلى رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35%.

ولرفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، تعمل "منشآت" بشكل دؤوب على دعمه وتمكينه عن طريق تقديم مجموعة من البرامج والخدمات والمبادرات، ومنها على سبيل المثال: مبادرة استرداد الرسوم الحكومية التي استفادت منها أكثر من 26 ألف منشأة بإجمالي مبالغ مستردة تجاوزت 3 مليارات ريال سعودي منذ 2018 وحتى نهاية سبتمبر 2021، ومبادرة الإقراض غير المباشر التي استفادت منها ما يقارب 2000 منشأة بإجمالي مبالغ مصروفة تجاوزت ملياري ريال سعودي حتى نهاية سبتمبر 2021، إلى جانب خدمة جدير الهادفة إلى تسهيل وصول المنشآت إلى الفرص الشرائية لدى القطاعين العام والخاص، التي وصل عدد المسجلين فيها أكثر من 1,700 مستفيد، في حين بلغ عدد المنشآت المؤهلة في الخدمة 962 منشأة.

كما تعمل منشآت على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت، إذ بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة للاستثمار ضمن مبادرة الاستثمار الجريء أكثر من 1.2 مليار ريال سعودي، إضافة إلى دعم حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل المطلوب من خلال توفير ضمانات مالية لقنوات التمويل تجاوزت 25 مليار ريال سعودي مقدمة من مبادرة برنامج "كفالة" من العام 2018 وحتى نهاية الربع الثاني من عام 2021م.

وكانعكاس لعملها الدؤوب، أطلقت "منشآت" في فبراير 2021 بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، الذي يهدف إلى زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسد الفجوة التمويلية، وتعزيز إسهامات المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاستقرار المالي لهذا القطاع الحيوي المهم.

وستواصل "منشآت" عملها لتلبية الاحتياجات الأساسية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخلق بيئة تتيح فرص نموه وازدهاره، وتقديم الخدمات الداعمة وفرص الأعمال لتعزيز قدرته التنافسية، إلى جانب تشجيع ثقافة ريادة الأعمال ودعم رواد الأعمال الطموحين لتحقيق زيادة في معدلات تأسيس الشركات الجديدة.

للمرة الثانية على التوالي .. المركز الوطني لإدارة الدين يتوج بجائزتي "قلوبال كابيتال"

بإنجاز وطني للمملكة العربية السعودية، توّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م؛ بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط"، و"أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة"، وذلك للمرة الثانية على التوالي.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين
يوقعان مذكرات تفاهم مع 4 مؤسسات مالية دولية

وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرات تفاهم مع كل من: بي إن بي باريبا (BNP Paribas) ومجموعة سيتي المصرفية (Citi) وغولدمان ساكس (Goldman Sachs) وجي بي مورجان (J.P. Morgan) تزامناً مع انعقاد مؤتمر (مبادرة مستقبل الاستثمار) بمدينة الرياض خلال الفترة ٢٠-٢٢ ربيع الأول ١٤٤٣هـ الموافقة ٢٦-٢٨ أكتوبر ٢٠٢١م. وتأتي هذه الخطوة لدراسة إمكانية انضمام تلك المؤسسات كمتعاملين أوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية في برنامج المتعاملين الأوليين. وقد وقع المذكرات من جانب وزارة المالية معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، ومن المركز الوطني لإدارة الدين سعادة الرئيس التنفيذي المكلف الأستاذ هاني المديني، وممثلو المؤسسات المالية.

وزارة الماليـــة تفوز بجائـزة CIPS العالميـة

عن أفضـل برنامـج للتحوّل في قطـاع المشتريـات لعام 2021م

في إنجاز عالمي جديد يضاف لسلسلة الإنجازات المالية والاقتصادية التي حققتها المملكة في السنوات الماضية، فازت وزارة المالية في سبتمبر الماضي بجائزة CIPS العالمية عن أفضل برنامج للتحوّل في قطاع المشتريات لعام 2021م، وذلك خلال الحفل الذي استضافته العاصمة البريطانية لندن، بمشاركة ممثلين من الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات الإقليمية والدولية المهتمة بقطاع المشتريات.

وأتى هذا الإنجاز كإحدى ثمرات التعاون القائم بين وزارة المالية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، والذي توّج بالحصول على جائزة أفضل برنامج عالمي للتحول في قطاع المشتريات لعام 2021 متفوقة بذلك على كبرى الجهات الخاصة والحكومية بالعالم.

واستندت لجنة تحكيم الجائزة التي ضمت نخبة من أكبر الخبراء المختصين في قطاع المشتريات، في تقييمها للإنجاز السعودي إلى عملية التحوّل الطموحة التي شهدتها منظومة المشتريات الحكومية بالمملكة خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي ارتكزت على أفضل الممارسات وأعلى المعايير في أعمال المشتريات، وأحدثت تغيرًا جوهريًا شمل أكثر من 500 جهة حكومية.

وجاءت عملية التحوّل الطموحة التي شهدتها منظومة المشتريات الحكومية كممكن رئيسي لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ضمن برنامج الاستدامة المالية الذي يهدف إلى استدامة واستقرار وضع المالية العامة مع المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

وتضمن العمل في عملية تحوّل منظومة المشتريات الحكومية أربعة محاور شملت: إطلاق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولوائحه، والتحول الرقمي من خلال أتمتة الإجراءات في بوابة موحدة للمشتريات الحكومية (منصة اعتماد)، وبناء قدرات منسوبي المشتريات الحكومية.

وقد ساهمت هذه المنظومة في تعزيز تنظيم إجراءات المشتريات، واستحداث أدوات ومنهجيات وأساليب شراء جديدة، إضافةً إلى تعزيز كفاءة المشتريات الحكومية لتعظيم الأثر مقابل الإنفاق، كما ساهمت في تعزيز الشفافية والتنافسية بالإضافة إلى خفض دورة حياة المشتريات بنسبة 60%، وتعظيم الأثر مقابل الإنفاق بنسبة 20%.

الجدير بالذكر أن جوائز التميز التي يقدمها معهد تشارترد للشراء والتوريد CIPS chartered Institute of pro-curement & supply (CIPS) تعد تقديرًا عالميًا لأفضل الأعمال في قطاع المشتريات، وقد تأسّس المعهد في المملكة المتحدة ويضم أكثر من 70 ألف عضو- منظمة مهنية لمتخصصي سلسلة التوريد والمشتريات، ويكرّس جهوده لتعزيز وتطوير قطاع المشتريات وسلسلة التوريد.

المالية السعودية بين المنظمات الدولية والنمو الاقتصادي المستدام

أ. **عبدالله بن فهد بن زرعه**
رئيس المكتب التنفيذي للمملكة في صندوق النقد الدولي

ترتكز علاقة المالية السعودية بالمنظمات المالية الدولية، وبالأخص صندوق النقد الدولي، على العديد من المقومات الرامية إلى تحقيق استراتيجية وزارة المالية في جعل اقتصاد المملكة ضمن أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم، وتعزيز التعاون والشراكة الدولية في ضوء سياسات متوازنة للإفصاح والشفافية، فضلًا عن تحسين تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية، إضافة إلى تعزيز دورها في تحقيق تطلعات القيادة الحكيمة، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وأبرزها التنمية المستدامة.

ومن خلال استراتيجية المالية السعودية وسياساتها وإصلاحاتها الهيكلية التي لفتت أنظار العالم في ظرف من أصعب الظروف، وفي عام من أصعب الأعوام على العالم أجمع، وهو عام 2020 عام جائحة كورونا، تمكنت المملكة من التصدي للتحديات المصاحبة للجائحة، وكبح آثارها السلبية على الاقتصاد السعودي، وكان ذلك اختبارًا جيدًا برهن على متانة المالية السعودية في الداخل والخارج. وفي ضوء السياسات المالية المرنة وميزانية الصرف التي تحولت لميزانية طوارئ؛ حيث توجهت غالبية مخصصاتها لدعم القطاع الصحي، وسلامة الإنسان أولًا، ودعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والفئات الأكثر تضررًا؛ الأمر الذي خفف تداعيات الجائحة، وحظي بتقدير واحترام العالم، خاصة ما يتعلق بإتاحة العلاج واللقاحات بالمجان وصولًا للمناعة المجتمعية، ومستويات تعافي الاقتصاد وعودته لمرحلة ما قبل الجائحة، فضلًا عن الدور الدولي في قيادة جهود تعافي الاقتصاد العالمي، وأهمها

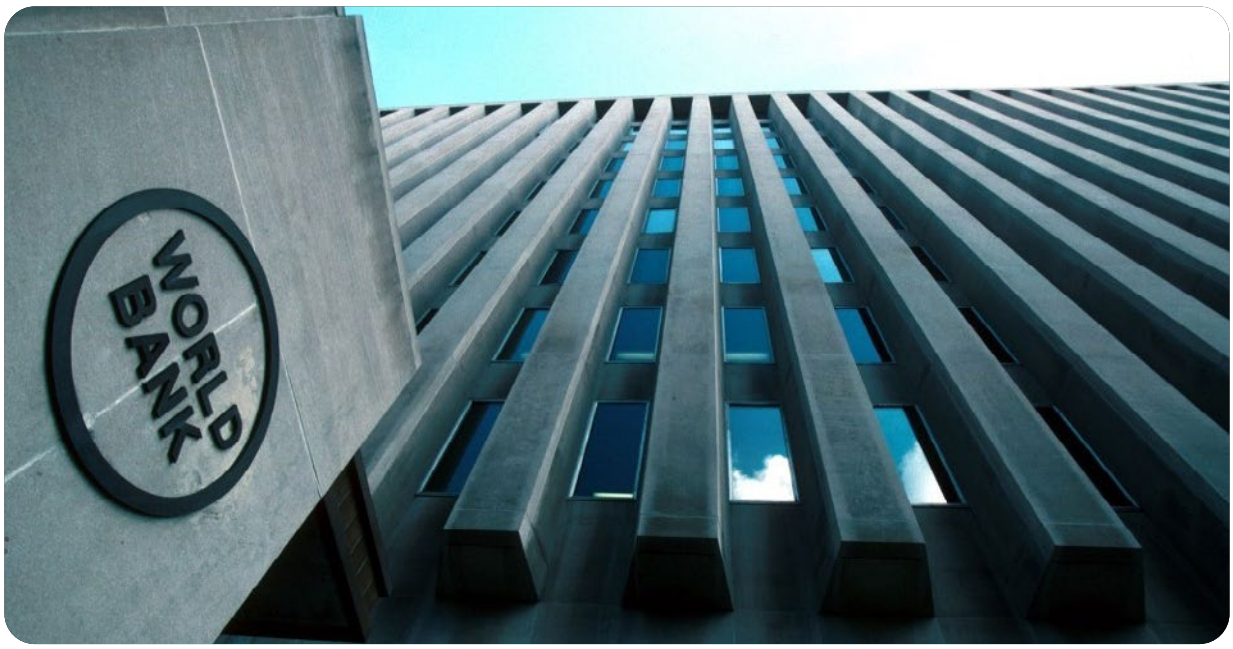

مبادرة تعليق مدفوعات ديون البلدان الفقيرة، وتعزيز تقديم الدعم للدول الأشد احتياجاً، وهي القرارات التي وقفت خلفها، وبكل قوة، المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لقمة مجموعة العشرين في عام الجائحة.

والحقيقة أن المملكة تواصل دورها القيادي وتأثيرها على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً من خلال اتصالاتها الدورية مع المنظمات المالية الدولية، مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي وغيرها من المنظمات الدولية المرموقة لدعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين الاقتصاد العالمي، والمحافظة على الاستقرار المالي، وتجنب حالات الركود والأزمات المالية، إضافة إلى وضع الآليات المؤسسية لتقديم المساعدات المالية للدول الأولى بالدعم.

ومن خلال مكتب المملكة التنفيذي الدائم في صندوق النقد الدولي، تُساهم المملكة بدورها في العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وضمان استقرار النظام النقدي والمالي، وتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

جدير بالذكر أن علاقة المالية السعودية مع صندوق النقد الدولي، تتضح من خلال متابعة السياسات الاقتصادية والمالية بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق

> **"المملكة تواصل دورها القيادي وتأثيرها على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً"**

النقد الدولي، حيث يتم إجراء مشاورات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص، وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

ولطالما حظيت المملكة بتقدير رفيع للمالية السعودية وإشادات بخطوات الإصلاحات الهيكلية المالية والاقتصادية التي اتخذتها خلال الأعوام الأخيرة، وهو ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة سواء في التصنيفات الائتمانية أو مؤشرات التنافسية الدولية وغيرها. وما كان لهذه المكتسبات أن تتحقق لولا التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة التي تسعى وفق رؤية محددة تستهدف وضع المملكة في مصاف الاقتصادات العالمية الكبرى؛ تحقيقاً لرؤية السعودية العظمى.

الدين العام.. أسباب اللجوء إليه
وأثره في المتغيرات الاقتصادية بالمملكة

يعد الدين العام مصدراً مهماً من مصادر التمويل وأداة لتعميق سوق الدين كأداة استثمارية، تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية لتغطية النفقات؛ حيث تتجه الدولة للاقتراض من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولية. ويختلف تعريف الدين العام بحسب مدى شمولية الدين لكافة مكوناته التي تمثل التزامات للدولة تجاه الآخرين. ويُعرَّف بأنه ما تستدينه الحكومة من مبالغ نقدية من الأفراد أو المؤسسات المالية، وتلتزم بسداده مع الفوائد المستحقة عليه. وقد يكون الدين داخلياً أو خارجياً.
وللدين نوعان: الأول داخلي يتمثل في ديون على شكل قروض أو سندات أو صكوك، والآخر خارجي يتمثل في ديون على شكل قروض.

أسباب لجوء الحكومات للاستدانة

تلجأ الحكومات للاقتراض والاستدانة لأسباب عدة ترتبط بشكل أساسي بقوة اقتصادها ومتانته التي تنعكس بشكل مباشر على ميزانيتها وناتجها المحلي الإجمالي، إضافة إلى

أن أحد أهداف الدين العام هو تعميق أسواق الدين لدعم الاقتصاد. وفي ضوء ذلك فإن:

• الدول ذات الاقتصاد الضعيف تقترض من أجل استمرار نشاطها الاقتصادي وتنويع مصادر التمويل لديها، إما من أجل تغطية عجز ميزانيتها وإما لإدارة سياستها النقدية وتثبيت تذبذب سعر صرف عملتها أو تستدين من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية الضخمة لديها ذات المدى طويل الأجل أو لسداد قروض سابقة.

• الدول ذات الاقتصاد القوى تقترض من أجل إعادة الاستثمار للاستفادة من الفرق بين تكلفة الاقتراض وعائد الاستثمار، كما أنها تقترض للدفع بسيولة جديدة لسوقها المحلي لتشجيع الاستثمار الداخلي، بالإضافة إلى الحصول على عملة صعبة عندما يكون الطرح بعملة أجنبية؛ مما يعزز مكانتها الاقتصادية.

أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تعد السياسات المالية للدول مستدامةً إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي العام أو خفضه. كما ترتبط الاستدامة المالية بمدى نجاعة السياسة المالية المطبقة بهدف تقليص عجز الميزانية والتحكم في معدل الدين العام والرجوع به إلى وضع قابل للاستمرار.

وتهدف الإجراءات الحكومية التي انتهجتها عدد من الدول في الميزانية العامة إلى تعزيز الإيرادات بالقيام -على سبيل المثال- بالإصلاح الضريبي وزيادة حصيلة الرسوم وعوائد الاستثمارات الحكومية، إلى جانب خفض المصروفات الجارية متضمنة الأجور والنفقات التشغيلية، وتقليص الدعم الحكومي، وضبط النفقات الرأسمالية.

وتحظى الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من حكومة المملكة ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي السعودي والمركز الوطني لإدارة الدين؛ لغرض تقييم تطورات الدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم سمات الإصلاحات التي عملت عليها حكومتنا الرشيدة في رؤية المملكة 2030 -لضمان الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي- تكمن في جهود التنويع الاقتصادي لمقابلة الإنفاق الحكومي عبر تعزيز الإيرادات النفطية وغير النفطية ورفع كفاءتها وتحويل الإنفاق إلى بناء رأس المال البشري وزيادة الاستثمارات التي تجذب المستثمرين من الداخل والخارج إلى القطاع الخاص؛ وبالتالي استقرار مستويات الدين العام.

لذلك؛ تسعى استدامة واستقرار المؤشرات المالية ومستويات الدين العام للمملكة لحصولها على تصنيف ائتماني عالٍ؛ وبالتالي حصولها على احتياجاتها التمويلية وفقاً للحاجة الفعلية وبتسعيرات عادلة. ومن هذا المنطلق؛ قام المركز الوطني لإدارة الدين باعتماد مؤشرات ومعايير قياس أداء مستويات الدين العام، ومؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة، وتطوير هذه المؤشرات والمعايير بشكل مستمر.

معالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك:

نعيش مرحلة استثنائية..

والقطاع المالي السعودي يشهد أكبر عملية تحوّل في تاريخه

تشغل أنظمة الزكاة والضريبة والجمارك حيزاً كبيراً من الاهتمام؛ لارتباطها المباشر بشرائح عدة في المجتمع. لذلك؛ حرصت (متمم) في عددها الأول على الالتقاء بالشخصية الأولى المسؤولة عن هذا الأمر بالمملكة؛ لتكون الحقائق بشأنها واضحة، والمعلومات دقيقة، وأحدث المستجدات حاضرة. يكتنز حوارنا اليوم بالكثير من التفاصيل التي تجيب عن استفسارات المواطنين، وتثري ثقافة المختصين، وتشبع نهم المتابعين. وضيفنا اليوم هو معالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المهندس سهيل بن محمد أبانمي الذي تفضل مشكوراً بأن خصَّ (متمم) بهذا الحوار البناء الذي كشف فيه الكثير والكثير، والذي ندعوكم إلى مشاركتنا فيه عبر السطور التالية.

تعتبر الهيئة إحدى كبرى المؤسسات الحكومية التي تتولى تحصيل الإيرادات غير النفطية، ما الدور الذي تقوم به في حماية وأمن الوطن، وكذلك تنمية وازدهار اقتصاده؟ وما طبيعة علاقتها وارتباطها بوزارة المالية؟

قبل عدة أشهر دخلنا في مرحلة استثنائية بعد قرار دمج هيئتي الزكاة والدخل والجمارك في هيئة واحدة باسم "هيئة الزكاة والضريبة والجمارك"؛ مما ضاعف من حجم الأعمال والمسؤوليات وأيضاً التحديات؛ لذا عملنا بعدها وفق استراتيجيات تنبع من أدوارنا الرئيسية للخروج برؤية موحدة وهي "أن نحمي الوطن وأن نكون نموذجاً عالمياً في إدارة الزكاة والضرائب والجمارك، كذلك تيسير التجارة بفعالية وشفافية مع التركيز على العميل". وهذه الرؤية استخلصنا منها أهدافاً استراتيجية تتعلق بتعزيز الجانب الأمني والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في حماية أمن الوطن، ويشمل دورنا أيضاً تهيئة كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية بالوسائل والتقنيات الأمنية الحديثة التي تُساعد في الكشف عن محاولات وطرق التهريب بمختلف أنواعها؛ حيث أنشأت الهيئة منظومة أمنية متكاملة، من بينها مركز البلاغات الأمنية (1910) الذي كان له دور فاعل في إحباط العديد من محاولات التهريب، إضافةً إلى الإدارات الأمنية الأخرى التي تُقدم الدعم لجميع المنافذ الجمركية. كما أن الهيئة هي الجهة المكلفة بأعمال

جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وتوريدها لوزارة المالية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتيسير الحركة التجارية. وعن ارتباط الهيئة تنظيمياً بوزارة المالية فإن معالي وزير المالية هو من يترأس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، علماً بأنّ الهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري.

تمرُّ الهيئة بمرحلة استثنائية في مسيرتها التاريخية، بعد صدور قرار دمج الهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للجمارك السعودية، كيف ترى انعكاس هذا القرار على تسهيل الإجراءات أمام قطاع الأعمال، وتمكين القطاع الخاص؟

هذا القرار الحكيم من القيادة الرشيدة يسهم بلا شك في تعزيز الجانب الأمني وتحسين ممارسة الأعمال وتيسير التجارة، وتسهيل الإجراءات الزكوية والضريبية والجمركية لقطاع الأعمال، من خلال رفع مستوى تكامل الإجراءات بين الجهتين، وتطوير منصة موحدة قائمة على التقنيات الحديثة توفر الوقت والتكلفة على المكلّفين أو عملاء الهيئة بكافة تنوعاتهم؛ مما يعزز التنافسية الاقتصادية للمملكة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ويلعب هذا الدمج دوراً جوهرياً في تلبية الاحتياجات الأساسية الخاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وخلق بيئة محفزة تتيح لهم فرص النمو والازدهار، ولا سيما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل النسبة الأكبر من عدد منشآت القطاع الخاص. كما يمثل هذا القرار تعزيزاً للسياسات الضريبية والجمركية بشكل يكافح التهرب الضريبي والجمركي، ويعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها الهيئة بعد اندماجها، كذلك فإنه يمثل عنصر جذب إضافي للمستثمرين ويدعم خطط الدولة الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً

> **"الثقافة الضريبية جديدة لدى فئات عديدة من مجتمعنا.. وهذه هي التحديات الستة التي تواجهنا"**

بعد تعديل القوانين التي جعلت المملكة وجهة لرؤوس أموالٍ إقليمية وعالمية.

حدِّثنا عن جهود الهيئة لتطوير وتعزيز فعالية السياسات والأنظمة الضريبية، وتحسين جودتها ورفع كفاءتها؟

بدأ إقرار ضريبة القيمة المضافة بالمملكة مطلع عام 2018م، وسبقها بشهور تطبيق الضريبة الانتقائية؛ لذلك تعد الثقافة الضريبية ثقافة جديدة لدى فئات عديدة من المجتمع السعودي، وواجهنا حينها عدداً من الفجوات التي حاولنا معالجتها من خلال التوعية بمختلف الوسائل من ورش عمل ومنشورات إلى إيضاح المفاهيم الضريبية، وعملنا كذلك على أن تكون مرنة عند تطبيقها لنحقق أعلى درجات الالتزام من قبل المكلفين بها وزيادة الوعي بواجباتهم وفقاً لأفضل الممارسات وبكفاءة عالية. ومن هذه الجهود التي قامت بها الهيئة، تطوير وإنشاء أفضل الأنظمة المتكاملة في إدارة الموارد الزكوية والضريبية واحتسابها وتحصيلها، كذلك تسهيل عملية الربط مع الجهات ذات العلاقة بشكل يسهم إلى حد كبير في تحسين خدمات الهيئة للمنشآت والتواصل معهم بشكلٍ فعال، فضلاً عن تعزيز الوعي حول ضريبة القيمة المضافة والامتثال لها؛ ولذلك تنطلق الهيئة في عملها من مفهوم تقليص الفجوة الزكوية والضريبية لجباية الزكاة الشرعية والضرائب النظامية بالكفاءة والعدالة المثلى وفقاً للمقاييس والمعايير الدولية. حيث قامت الهيئة بإصدار العديد من الأدلة الإرشادية بهدف تقديم توضيحات إضافية بشأن الزكاة وضريبة القيمة المضافة وغيرهما من أنواع الضرائب، كذلك تدشين منصة الرحلات التعليمية التي تقوم على عرض جميع المواضيع المتعلقة بالزكاة والضريبة والجمارك، بلغة مبسطة وشروحات توضيحية بالصور والفيديو، بالإضافة إلى تدشين منصة البنود الزكوية التي تمكن المحاسبين والمهتمين بحساب الزكاة من التعرف على المعالجات الصحيحة للبنود الزكوية؛ عبر أداة بحث وفرز تمكن المستفيد من البحث باسم البند أو تصنيفه المحاسبي للوصول إلى المعالجة الزكوية الخاصة به. هذا إلى جانب تدشين معجم تفاعلي هو الأول من نوعه على المستوى الإقليمي؛ سهل التصفح، ويشمل جميع المصطلحات الزكوية والضريبية والجمركية.

في ظل جائحة كورونا واجهت الهيئة تحديات عديدة في شأن التحصيل وجدولة الاستحقاقات ضمن جملة تحديات أخرى نود إلقاء الضوء عليها وآليات التصرف حيالها؟

لمواجهة انتشار فيروس كورونا (كوفيد- 19) وتبعاته الاقتصادية على منشآت القطاع الخاص، دشنت الهيئة ما يقارب 16 مبادرة بهدف تخفيف الأثر المالي والاقتصادي، ومن هذه المبادرات: مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية، والتي شملت إعفاء المكلفين من غرامات التأخر في السداد، والتأخر في تقديم الإقرار المنصوص عليهما في جميع الأنظمة الضريبية، بالإضافة إلى غرامة تصحيح الإقرار المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة، والمرتبطة بإقرارات واجبة التقديم أو السداد للهيئة قبل تاريخ التمديد. وجاءت على مراحل ثلاث: الأولى انتهت بنهاية شهر مارس، والثانية كانت حتى نهاية شهر مايو الماضي، فيما جاءت المرحلة الثالثة ابتداءً من شهر يونيو الماضي وحتى نهايته، والتي يعفى فيها المكلف من الغرامات بنسبة 50%. كما شملت المبادرات تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية من المستوردين لمدة (30) يوماً وذلك ابتداءً من 22 مارس 2020م ومن ثم صدر أمر سامٍ كريم بتمديدها ثلاثة أشهر.

ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الهيئة خلال تطبيقها للأنظمة والتعليمات؟ وما السبل والآليات التي تتخذها الهيئة للتغلب على هذه الصعوبات والتحديات بما يساعدها في الاضطلاع بمهامها على النحو الأمثل لحماية الوطن وبناء اقتصاده؟

تواجه الهيئة عدداً من التحديات عند تعاملها مع بعض الشركات والمنشآت، ويمكن إجمالها في عدة محددات أبرزها: قصور في تأهيل الموارد البشرية للتعامل مع

> **"أدخلت الهيئة في الأعوام الأخيرة تطورات ملحوظة في أسلوب التعامل مع المكلفين وعملائها.. وتسعى دوماً للتسهيل عليهم للوفاء بالتزاماتهم"**

الأنظمة والتعليمات التي تصدرها الهيئة، وضعف في تكنولوجيا المعلومات، والتخزين الورقي للسجلات المحاسبية، وغياب الكادر الفني المتخصص، وممارسات التهرب الزكوي والضريبي، والتهريب الجمركي. لذلك؛ قامت الهيئة بإصدار نشرات دورية فنية لعملائها حول أنظمة الزكاة والضريبة والجمارك؛ وذلك لتعريف المكلفين بالتطبيقات والتحديات المتعلقة بهم. وتفعيل الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات بالعمل على سرعة إنهاء أوضاع المكلفين، وكذلك البت في اعتراضاتهم بالسرعة المطلوبة. وأدخلت الهيئة في الأعوام الأخيرة تطورات ملحوظة في أسلوب التعامل مع المكلفين وعملائها، ولا تزال تستثمر جهودها في هذا الإطار للارتقاء بتنفيذ المهام المنوطة بها من حيث تطبيق الأنظمة والتعليمات الصادرة بشأن الأمور الزكوية والضريبية. كما تسعى الهيئة دوماً للتسهيل على المكلفين للوفاء بالتزامهم الزكوية أو الضريبية، فهي تقدر التزاماتهم وواجباتهم؛ لذلك فهي حريصة على تذليل أي صعوبات قد تواجه المكلفين. ولذلك؛ أطلقت الهيئة ثلاث خدمات تسهيلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي خدمة طلب دفع الزكاة بالتقسيط، وخدمة طلب

> **"مشروع الفوترة الإلكترونية سيمكن المستهلك من متابعة مصاريفه الشهرية فضلاً عن حفظ حقوقه لأن كل العمليات التي يجريها ستكون موثقة ومحفوظة"**

خطة دفع ضريبة القيمة المضافة بالتقسيط، وخدمة المحاسبة وفقاً للأساس النقدي، كما أطلقت الهيئة تطبيق زاتكا لتوفر للمكلفين سرعة إنجاز معاملاتهم في أي مكان وزمان. وفي الجانب الجمركي ولمواجهة العقبات التي تؤخر عمليات الاستيراد والتصدير قدمنا عدة مبادرات في ذلك منها دعم وسطاء الشحن عبر تفعيل دورهم في منصة فسح، والسماح لهم بالقيام بعمليات التخليص الجمركي واستيراد الشحنات.

حدثنا عن أبرز جهود الهيئة وأهم مبادراتها ومشاريعها الرقمية التي قدمتها لمواكبة رؤية المملكة 2030 وأهدافها الطموحة في تحقيق التحول الرقمي المنشود؟

ربما لا يختلف أحد على أنّ القطاع المالي السعودي في العصر الحديث يمر بأكبر عملية تحّول في تاريخه في أتمتة العمليات ورقمنة جداول أعمال الشركات، وحماية الأصول وإدارة التكاليف، والتخطيط الاستراتيجي، وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة والمحفزة للنمو الاقتصادي المستدام في المملكة التي تلبي تطلعات المواطنين وفق رؤية المملكة 2030. لذا تُقدم الهيئة اليوم أكثر من 140 خدمة إلكترونية تحقق تطلعات المكلفين بكل سرعة وسهولة، كما يشمل الموقع الإلكتروني محتويات الأدلة الإرشادية لمعرفة كيفية تقديم وإنجاز الطلبات بكل وضوح، بالإضافة إلى استحداث منصة مبتكرة للرحلات التعليمية تهدف إلى تثقيف المكلفين عن أعمال الهيئة الخاصة بالزكاة والضريبة والجمارك، بخطوات مبسطة. وفي خطوة تؤكد نضج الهيئة في عملياتها الرقمية، فقد حازت الهيئة على الفئة البلاتينية "أعلى فئة" في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الرقمية ضمن الإصدار الجديد الذي أطلقه برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّر". وفيما يخص أبرز المشاريع الرقمية التي تعمل عليها الهيئة حاليّاً، فلدينا مشروع الفوترة الإلكترونية "فاتورة" الذي يُعد مشروعاً وطنيّاً طموحاً تقوده الهيئة بالتعاون مع شركائها، والذي يأتي امتداداً لمشاريع رقمية متنوعة قدمتها الهيئة خلال سنواتها الماضية تطبيقاً لرؤية المملكة وأهدافها الطموحة في تحقيق التحول الرقمي المنشود. وفيما يتعلق بالأعمال الجمركية، فإن أبرز الجهود في هذا المجال هي ربط منصّة فسح (منظومة الاستيراد والتصدير الإلكترونية الموحدة) بنظام "تريدلينس (TradeLens)" المدعوم بتقنية البلوك تشين وذلك بهدف تعزيز وحماية عمليات الشحن

البحري. كذلك خدمة الإقرار الجمركي للمسافرين عبر كافة المنافذ البرية والجوية والبحرية إلكترونياً؛ مما يسهل استكمال الإجراءات، كما قدمت الهيئة لعملائها خدمة حاسبة الرسوم الجمركية والضرائب، والتي تتيح للعملاء إمكانية التعرف على قيمة الرسوم الجمركية والضرائب بشكل تقديري على البضائع الواردة من خارج السعودية.

ما تأثيرات تطبيق الهيئة وتبنيها لبرامج التحول الرقمي، ودوره في تطوير أعمالها وتحسين أدائها في جميع مجالاتها الزكوية والضريبية والجمركية؟

بالنظر للأعمال الضريبية فإن مشروع "فاتورة" مثلاً سنجده يستفيد من الفرص التي توفرها التقنية من خلال توثيق العمليات، وجعلها أكثر موثوقيةً وأماناً؛ وذلك للوصول إلى أحدث ما توصلت إليه الاقتصادات العالمية الرائدة، وتحقيق الأثر الملموس له في الحد من تعاملات الاقتصاد الخفي وتعزيز المنافسة العادلة، إلى جانب الإسهام بشكل كبير في الجهود المبذولة من جهات حكومية عدة لمكافحة التستر التجاري، فضلاً عن إثراء تجربة المستهلكين. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في قطاع الجمارك فإن أتمتة أنشطتها سيكون لها أثر بارز في تيسير وزيادة مرونة العمليات الجمركية، ولا سيما عمليات الاستيراد والتصدير للشحنات المختلفة والخدمات المرتبطة بها، بما فيها تأمين سلاسل الإمداد التي تبدأ من بلد التصدير وصولاً إلى منافذ المملكة؛ وذلك للتأكد من المتابعة الدقيقة للإجراءات المتعلقة بتنفيذ هذه الخدمات، والامتثال للقوانين والأحكام المتّبعة بمدة زمنية قصيرة.

دخل نظام الفوترة الإلكترونية الذي أطلقته الهيئة مؤخراً حيز التنفيذ، كيف ترى انعكاس هذا المشروع على تسهيل الأعمال، وتمكين المنشآت، وإثراء تجربة المستهلكين؟

أولاً للفوترة الإلكترونية (فاتورة) فوائد عديدة للمنشآت وتمكين أعمالهم؛ حيث إنها ستساهم في رقمنة الإجراءات اليدوية أو التقليدية، بما يسهم في توفر بيانات المبيعات بشكل إلكتروني، وتوثيق جميع العمليات بسهولة تامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ستساهم الفوترة في تسهيل رفع الإقرارات في ظل توفر جميع البيانات بشكل إلكتروني، حيث قام مزودو حلول الفوترة الإلكترونية بتوفير خصائص وتقارير في أنظمة الفوترة الإلكترونية تساهم بشكل كبير في عملية إدخال بيانات الإقرارات الضريبية. وفيما يخص فوائد الفوترة على المستهلكين، فهي ستمكن المستهلك من متابعة مصاريفه الشهرية، فضلا عن حفظ حقوقه؛ حيث إن جميع العمليات التجارية التي أجراها ستكون موثقة ومحفوظة في نظام إلكتروني، ونحن على ثقة بالقدرات الابتكارية للقطاع الخاص في الخروج بحلول مبتكرة للاستفادة من إطلاق مشروع الفوترة الإلكترونية، كتطوير تطبيقات ذكية تقوم بحساب

مصاريف المستهلك، وتدعم قراءة رمز الاستجابة السريعة في الفواتير الضريبية المبسّطة.

"أنظمتنا الإلكترونية المتكاملة ستساهم في تضييق الخناق على المتسترين ورفع كفاءة الرقابة وتفعيل دور المستهلك النهائي"

كيف يساعد نظام الفوترة الإلكترونية في تعزيز الاقتصاد الوطني، وضبط التستر التجاري، وتعزيز المنافسة العادلة؟

نطمح في هذا المشروع، الذي نعمل عليه بالتعاون مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، إلى تعزيز متانة الاقتصاد السعودي وتنظيمه عبر رقمنة الفواتير التقليدية عبر أنظمة إلكترونية متكاملة ستساهم بشكل كبير في تضييق الخناق على المتسترين ورفع كفاءة الرقابة وتفعيل دور المستهلك النهائي مما يدعم ضمان المنافسة العادلة والحد من تعاملات الاقتصاد الخفي. وستتيح بيانات الفوترة الإلكترونية المقترنة بنماذج التحليلات المتقدمة اكتشاف المعاملات والسلوكيات الاحتيالية. وعلى سبيل المثال، فإن المتاجر التي تبلغ عن أحجام معاملات منخفضة بشكل غير طبيعي أو أسعار الوحدات مقارنة بمثيلاتها سيتم اكتشافها بسهولة باستخدام بيانات الفاتورة الضخمة ونماذج الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

> **"دمج هيئتي الزكاة والدخل والجمارك قرار حكيم من القيادة الرشيدة يسهم في تعزيز الجانب الأمني وتحسين ممارسة الأعمال وتيسير التجارة وتسهيل الإجراءات"**

وماذا عن استراتيجية الهيئة لمكافحة التهرُّب الضريبي؟

هناك عدة ركائز نستند إليها في الهيئة لمكافحة التهرب الضريبي، أبرزها: تحقيق أعلى درجات الجودة والتميز عند القيام بأدوار الهيئة في جباية الزكاة والضرائب وفق الأنظمة واللوائح، مع التحسين المستمر لها، ونشر الوعي لدى المكلفين، مع التدريب وتقديم الدعم المناسب للموظفين ورفع كفاءتهم بما يحقق رضا المستفيدين، إضافةً إلى تفعيل الجانب الرقابي عبر العمليات التفتيشية، والتعاون مع المواطنين والمقيمين عبر إتاحة إمكانية التبليغ عن ممارسات التهرب، وتقديم المكافآت.

ما أبرز المستهدفات التي تسعى الهيئة لتحقيقها خلال المرحلة المقبلة، بما يعزز التنافسية الاقتصادية للمملكة، ويجذب مزيداً من الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

تتمتع المملكة حاليّاً بتنافسية عالية جدّاً وذات جاذبية استثمارية، لكن الطموح لا يتوقف؛ حيث هناك سعي حثيث من جميع شركائنا لتحقيق هدف من أهداف رؤية 2030 بأن تكون المملكة منصة لوجستية عالمية. ونعمل حاليّا في الهيئة على تعزيز تلك الجهود من خلال الاستفادة بشكل أكبر من التحول الرقمي، والفرص التي يوفرها في تطوير إجراءات الخدمات اللوجستية والشحن والفسح لضمان تيسير عمليات التجارة وانسيابية الواردات وعمليات التبادل التجاري، حيث ستدشن الهيئة خلال هذا العام نموذجاً تشغيلياً جديداً يتيح الفسح للصادرات والواردات خلال فترة أقل من الفترة الحالية التي تستغرقها عمليات الفسح، هذا إلى جانب العمل على تطوير الأنظمة والسياسات لتكون أكثر مرونة في تحقيق الأهداف التي نصبو إليها.

البنوك الرقمية

كيف أصبحت جزءاً من حياتنا؟

أصبحت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا؛ حيث يستخدمها الأفراد من مختلف الأعمار لسهولتها وراحتها، وليس من المستغرب أن تزداد أساليب التمويل عبر الإنترنت باستمرار ويتم تحديثها بميزات جديدة.

ومع استمرار زيادة استخدام الهواتف الذكية وشعبية التطبيقات عبر الإنترنت؛ تظهر المزيد من الفرص لسوق الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك لزيادة إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الرقمية إلى جانب تزايد المبادرات الحكومية التي تدعم نمو البنوك الرقمية؛ مما دفع البنوك في كل أنحاء العالم إلى التسابق نحو تقديم المزيد من الخدمات الرقمية عبر الإنترنت.

كما دفعت جائحة فيروس كورونا المؤسسات المالية إلى تسريع تحولاتها الرقمية في الخدمات المصرفية لمواكبة العصر ومتغيراته، ولتكون لديها المرونة والقدرة على الاستمرار في تقديم خدماتها خلال أي اضطرابات قد تحدث في المستقبل، وذلك بتعديل نماذج أعمالها لتتواءم مع أحدث تقنيات الخدمات المصرفية الرقمية، بما في ذلك البلوكتشين والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء.

هناك الكثير من الفرص لسوق الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك لزيادة إقبال العملاء على الخدمات المصرفية الرقمية إلى جانب تزايد المبادرات الحكومية التي تدعم نمو البنوك الرقمية

البنوك الرقمية

تعريفها وظهورها

- البنوك الرقمية هي رقمنة جميع الخدمات المصرفية على كافة المستويات، بحيث يتم تقديم الخدمات والعمليات المصرفية للعملاء عن طريق الإنترنت بشكل إلكتروني ولا تتطلب الإجراءات مراجعة أي فرع للمصرف.
- ظهرت الخدمات المصرفية الرقمية مع تنامي طلبات المستهلكين لطرق أكثر فاعلية للوصول إلى السجلات المصرفية وإتمام المعاملات المالية دون الذهاب إلى الفروع.
- الهدف الأساسي من ظهور البنوك الرقمية هو تسهيل العمليات البنكية والخدمات للعملاء بطريقة فعالة ومرنة وتسهل على العملاء إنهاء خدماتهم في أي وقت يرغبون فيه، كما تهدف إلى مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني.

توجهاتها

الوصول السريع والميسر إلى المنتجات المصرفية

سرعة الوصول بأقل جهد ممكن تعد من أهم الميزات لدى العملاء في العصر الحالي، لذلك تحاول البنوك تيسير الوصول إلى المنتجات المصرفية وتحسين تجربة العميل قدر الإمكان، لذلك تطبق العديد من المؤسسات المالية أدوات الذكاء الاصطناعي وأنظمة التعرف على الكلام والتحقق من خلال البصمات.

التوثيق الإلكتروني

يقلل تقديم الخدمات عن بُعد الحاجة إلى تداول الورق أو التخلي عنه تماماً، لذلك تسمح معظم البنوك الحديثة لعملائها بفتح حساباتهم وإجراء معاملاتهم المالية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة فروعها. وفي هذا الصدد، تعمل البنوك على تطوير التواقيع الإلكترونية الرقمية وأدوات الأمان ونظم القياسات الحيوية باستمرار.

الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

ستعمل البنوك بتنافس على إتقان التقنيات الذكية وتضمينها في مستويات مختلفة من النظام المصرفي. وتعتبر أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من الأنظمة الأكثر شيوعاً التي ستتبناها البنوك في أنشطتها وخدماتها المختلفة المتمثلة في:

التسويق والمبيعات: نقاط البيع، والبيع العابر، والعروض الشخصية.
- خدمة العملاء: روبوتات الدردشة، والروبوتات الصوتية، وفحص مستندات العميل.
- عمليات المكتب الخلفي: إدارة المخاطر، والمعالجة الذكية للوثائق.

مزاياها

- توفير الجهد والوقت على العميل.
- خفض التكاليف التشغيلية بسبب توظيف وتسخير التقنية وعدم الاعتماد على شبكة الفروع كالبنوك التقليدية.
- خفض أسعار الخدمات على العميل.

تحدياتها

- الالتفات والاهتمام بتوفير أقصى درجات الحماية والأمن المعلوماتي، تفادياً لوقوع العملاء في فخ العمليات الاحتيالية.
- تجسير وتضييق هوة التواصل مع العملاء والتعرف على احتياجاتهم عن قرب، والتي من المحتمل أن تحدث نتيجة للاعتماد كلياً وبشكل مبالغ فيه ومفرط على التعاملات الافتراضية والرقمية.

غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعد غسل الأموال ومكافحة الإرهاب من أخطر الجرائم المالية التي تشكل ضرراً بالغاً بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

ويُقصد بغسل الأموال –بحسب تعريف صندوق النقد العربي- "عملية تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأصول التي يجري الحصول عليها أو توليدها من النشاط الإجرامي؛ من أجل حجب الارتباط بين الأموال و النشاط الإجرامي الأصلي".

أما تمويل الإرهاب فهو كل فعل يقصد به تقديم أو جمع أموال بأية وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة، من مصادر مشروعة أو غير مشروعة، بقصد استخدامها كلياً أو جزئياً في عمل إرهابي أو لتمويل منظمة إرهابية أو شخص إرهابي.

العلاقة بين تمويل الإرهاب وغسل الأموال

يمكن أن تستخدم العمليات الصغيرة، بما في ذلك التحويلات المصرفية وصرف العملات، لتمويل الأنشطة الإرهابية. ومن الممكن تمويل الإرهابيين باستخدام أموال يتم الحصول عليها بشكل مشروع؛ وبالتالي يكون من الصعب على المؤسسة المالية تحديد المرحلة التي أصبحت فيها الأموال المشروعة أموالاً مستخدمة لتمويل عمليات إرهابية، حيث يستطيع الإرهابي الحصول على مصادر لتمويل العمليات الإرهابية من مصادر مشروعة و/أو غير مشروعة.

جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لمكافحة الجرائم المالية بشكل عام، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص، وذلك من خلال حرصها على إيجاد كافة السبل المتطورة والطرق المهنية للمكافحة والعمل بشكل مستمر على توفير الإمكانات المطلوبة من أجل تطوير وتقوية آلية العمل لدى الجهات المعنية، بهدف تطوير منظومتها التشريعية والمؤسساتية والمهنية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي "فاتف" وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

كما تحرص المملكة على التأكيد على كافة الجهات والأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقطاعات الخاضعة لإشرافها بأهمية دورها في هذا المجال من خلال الالتزام الكامل بالأنظمة والمعايير والتعليمات ذات الصلة بالمكافحة وتطبيق السياسات والإجراءات والعمل على تعزيز النهج القائم على المخاطر، الذي يهدف إلى فهم التهديدات ونقاط الضعف ووسائل معالجتها لتكون أكثر فاعلية في اكتشاف ومنع ومراقبة العمليات والتبليغ عن الأنشطة المشبوهة، والذي سيكون له الأثر في تعزيز وحماية الثقة بنزاهة وسمعة النظام المالي في المملكة.

وفي هذا الإطار تساهم إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهـــاب في حماية اســـتقرار النظام المالـــي فـــي المملكـــة مـــن خلال وضـــع وتطوير السياســـات والمعايير المتعلقـــة بمكافحة غســـل الأموال وتمويـــل الإرهاب والإشـــراف عليها، وتعزيـــز التـــزام القطاع المالـــي بها.

ويتمثـــل دور الإدارة في أداء المهام والمسؤوليات التالية: متابعة ودراسة الممارســـات والمعاييـــر الدوليـــة والتنظيمية المتعلقة بالالتزام بمكافحة غســـل الأمـــوال وتمويـــل الإرهاب، وصياغة وتطوير السياســـات والمعايير المتعلقة بالالتزام (المبادئ العشـــرة الصادرة عن لجنة بازل) وبمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهـــاب وتعميمها على المؤسســـات الماليـــة المعنية، والتعاون مع الجهات المختصة الأخرى في المناقشـــات المحليـــة المتعلقة بسياســـات الالتزام ومكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهـــاب، إضافة إل متابعـــة الموضوعات التـــي تتطلب التعاون المشـــترك بين كافة الجهات والمنظمـــات فيما يتعلـــق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتبع إدارة مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب أفضل الممارســـات والمعايير الدولية والتنظيمية للإشراف على القطاع المالي، مثل:

استخدام نموذج التقييم على أساس المخاطر (مؤشرات المخاطر المتعلقة بمكافحة غســـل الأمـــوال وتمويل الإرهاب) لإجراء تقييم المخاطر، وتحليل مؤشـــرات المخاطـــر، وتحديث تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع القيام بالزيارات التفتيشية للمؤسســـات المالية، ومراقبة وتعزيز التـــزام القطـــاع المالـــي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من فاعلية وشفافية التطبيق.

التحقـــق من الالتزام بمتطلبات المكافحة

يتم التحقق من التزام المؤسســـات المالية من خلال الفحـــص المكتبي والميداني والأدوات التحليلية المتاحة الأخرى؛ للتأكد مـــن فاعلية تطبيقها للمتطلبـــات وتعزيز التـــزام القطاع المالي بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غســـل الأمـــوال وتمويل الإرهـــاب ودليل الالتـــزام بالأنظمة والتحقـــق مـــن فاعلية وشـــفافية التطبيـــق للتأكد مـــن التالي: تطبيق مواضيع تنظيم الالتـــزام ومخاطره، وإعداد البرامـــج والأدلة التي تحقق تطبيق الأنظمة والتعليمات، وتقييم ومتابعـــة مخاطـــر عـــدم الالتـــزام للأنشطة والمنتجات والخدمات، مع معالجة أو متابعة تصحيح الملاحظات والمخالفات الناشئة، والمساعدة في تقييم مستوى التزام البنوك العاملة فـــي المملكـــة بسياســـات الالتزام وسياســـة قبول العميل وسياســـة مبدأ اعرف عميلك ومكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تحليل تقارير الالتزام الدورية والسنوية التي تطلبها المؤسســـة في شـــأن الالتـــزام ومكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد تقارير بشأن نتائجها.

السعودية..

صدارة عربية ومكانة دولية
في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصبحت المملكة عضـــواً في مجموعة العمل المالـــي (فاتف) في عـــام 2019م، لتصبح بذلك الدولة العربيـــة الأولى والوحيدة التي تحصل على العضوية في هذه المجموعـــة؛ مما يؤكـــد الاعتراف الدولي بمكانة المملكة والتقدير للجهود والإجراءات والتدابير التي قامت بها في سبيل تعزيز إجراءاتها الداخلية المرتبطة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ودعمها المستمر لمنظمات المجتمع الدولي والإقليمي المعنية في هذا الشأن.

ارتفع تصنيف درجة التـــزام المملكة بالتوصية السادسة المعنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، وبالتوصية الســـابعة المعنية بتطبيق قـــرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة تمويل انتشار التســـلح إلى "ملتزم إلى حد كبير" نتيجة للجهود التي قامت بها الجهات المعنيـــة بالمملكة في تطبيق القرارات الدولية.

تمت إعادة تصنيف التـــزام المملكة بالتوصيات (الثانية، والثامنة عشـــرة، والحادية والعشرين) إلى "ملتزم إلى حد كبير" نتيجة تحديث المعايير المرتبطة بها مؤخراً من قبل مجموعة العمل المالي، وهي توصيات تتعلق بالتعاون والتنسيق المحلي، والمجموعات المالية والرقابة الداخلية لها، وسرية الإبلاغ عن الاشتباه بالجرائم.

عززت الجهود الكبيرة التي تقوم بها المملكة في مجال مكافحة غســـل الأمـــوال وتمويل الإرهاب وانضمامها إلى المجموعة دورها في المحافل الدولية، وأســـهمت في إبراز جهودها بشـــكل أكبـــر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وإيجاد مزيد من التـــوازن الجغرافي للدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي؛ باعتبارهـــا دولة لها ثقلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفقاً لتقرير المتابعـــة الأول للمملكة العربية الســـعودية في مجال مكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشـــار التســـلح؛ فقد أحرزت المملكة تقدماً كبيراً في مستوى الالتزام بالمعايير الدولية، حيث أصبحت ملتزمة بشـــكل كبير في عدد 38 توصيـــة بدلاً من 36 توصية من إجمالي التوصيات الـ40 للمجموعة؛ مما جعلها في مقدمة الدول في الالتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال.

موازين القوى الاقتصادية

د. رجا المرزوقي
كبير المستشارين الاقتصاديين بوزارة الاقتصاد والتخطيط

الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تشابكاً واعتماديةً، بعد أن كان يعاني من الحمائية وضعف الارتباط الاقتصادي. وقد لعبت التغيّرات التقنية والابتكارات دوراً حيوياً في هذا التحوّل الجوهري الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ. ومن أهم الابتكارات التي أسَّست لهذا التحول: الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر؛ حيث ساهمت في رفع الإنتاجية بشكل كبير؛ مما دفع إلى الحاجة للتبادل التجاري والاستفادة على المستوى العالمي، سواء للدول المصدّرة أو المستوردة

كما ساهمت الثورة الصناعية والابتكارات في قطاع الاتصالات في دمج العالم اقتصادياً، كما أنها استفادت من حركة التجارة بين دول العالم وحركة رأس المال لتمويل الابتكارات والأبحاث المرتبطة بها. وتزامنت التغيّرات في الاقتصاد العالمي مع زيادة فهم وتطوّر علم الاقتصاد، وقد شكّلت اتفاقية (بريتون وودز) التي تم توقيعها في 1944م نقطة التحول في إدارة الاقتصاد العالمي؛ حيث أُعلن فيها عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أدّت هذه المتغيرات إلى نمو صادرات الدول النامية التي استطاعت أن تحسّن من تنافسيتها من خلال تحسين البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة القطاع الحكومي وتطوير الإنتاجية؛ مما انعكس إيجاباً على القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص. وقد تغيّر هيكل الاقتصاد العالمي لصالح الدول النامية، خصوصاً الصاعدة Emerging countries حيث زادت نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي للعالم، بينما مجموعة السبع (الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، كندا، إيطاليا) انخفضت نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي إلى حدود 28% في الوقت الحالي، وهذا يفسر جزئياً السبب في أن تكون مجموعة العشرين هي البديل لمجموعة السبع كما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجموعة العشرين الثالث في بيتسبرغ بالولايات المتحدة.

الدول التي استطاعت أن تحقق مكاسب من المرحلة الحالية للاقتصاد العالمي هي الدول التي ركّزت على تحسين التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي خضم تمكين القطاع الخاص عملت الدول على أن يكون معيار القياس لما يتم من دعم هو تأثير ذلك على الرفاه الاقتصادي للمواطن مقاساً بالنمو الشامل للاقتصاد وتأثيره على البطالة بما يؤدي إلى تعظيم الرفاه الاقتصادي للمواطنين من خلال التوظيف وعدالة الأجور والنمو الشامل.

أخطاء شائعة
في الإدارة المالية

- عدم تخصيص جزء من الراتب للمصاريف الدورية (مثل: مصاريف الإيجار، ومصاريف الفواتير، ومصاريف العيد).
- البدء في عملية الادخار قبل العمل على بناء سيولة للطوارئ والمفاجآت المالية؛ إذ لابد من أن تكون أول المبالغ المدخرة مخصصة لبناء سيولة الطوارئ.
- عدم استثمار المدخرات؛ مما يؤدي إلى فقدانها قوتها الشرائية مع الوقت بسبب التضخم والزكاة؛ إذ لابد من استثمارها على الأقل في القنوات الاستثمارية منخفضة المخاطر.
- عدم تنويع الاستثمارات؛ فمن الخطأ الذي يرتكبه معظم الأشخاص عدم تنويع الاستثمارات؛ إذ يميل البعض إلى استثمار الجزء الأكبر من أمواله في أداة استثمارية واحدة؛ وهو الأمر الذي يجعله عرضة للمخاطر.
- استخدام بطاقات الائتمان بدلاً من النقود؛ فقد أثبتت الدراسات

من الأخطاء الشائعة
استخدام بطاقات الائتمان بدلاً من النقود

أن الأشخاص الذين يستخدمون بطاقات الائتمان بدلاً من النقود عادةً ما تزيد نفقاتهم بنسبة تتراوح بين 12 و18%. لذلك؛ فإن التسوُّق باستخدام النقود يجعلك تتجنَّب مخاطر الوقوع في الديون وتجنُّب الاندفاع في الشراء.

- إنفاق الأموال على الأشياء غير الضرورية هو خطأ يرتكبه غالبية الأشخاص، وهو أمر لا يستطيع الكثيرون تجنُّبه. ولكن إذا قمت بتحليل ما تنفقه على هذه الأشياء غير الضرورية؛ فستجد أن تجنُّب هذه النفقات من شأنه زيادة مدخراتك أو زيادة نفقاتك على الأشياء الضرورية.
- عدم وضع ميزانية؛ إذ تُعَد الميزانية شرطاً لا غنى عنه من أجل إدارة المال بفاعلية. ويجب أن تكون كل نفقاتك ضمن حدود هذه الميزانية. كما تساعدك الميزانية على التحكُّم في نفقاتك؛ وبالتالي توفير أموالك.
- الاعتماد على مصدر دخل واحد، وتسخير كافة الجهد والوقت لعمل واحد فقط؛ إذ لابد من البحث عن مصدر دخل إضافي، سواء عن طريق العمل بنظام الدوام الجزئي أو العمل على مشروع خاص، حتى لو كان الدخل المتحقق منه قليلاً نسبياً.
- تحمُّل الكثير من الديون؛ إذ تعيق الحرية المالية لدى الأفراد، كما تعيق أي تخطيط مالي لتحقيق الاستقرار والاستقلال المالي في المستقبل.

نجاعـة السياســة المالية السعودية في درء المخاطر

أ. طلعت بن زكي حافظ
كاتب اقتصادي وخبير مصرفي

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا المستجد كجائحة ووباء عالمي في العام الماضي، بادرت حكومة المملكة العربية السعودية بتبني العديد من السياسات المالية التحفيزية؛ لمواجهة تداعيات الجائحة والتخفيف من تأثيراتها المباشرة، سواء على الأفراد أم على مستوى قطاع المال والأعمال وغيره من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

فبمجرد ذلك الإعلان الأممي، وقبل أن تَعلن المملكة عن أول حالة إصابة محلياً بالفيروس، سارعت الحكومة إلى تبني العديد من السياسات المالية، وإطلاق الحزم المالية التحفيزية، والتي بلغت قيمتها 422 مليار ريال سعودي (238 مليار ريال حزمة تحفيز متبناة من قبل وزارة المالية، و184 مليار ريال حزمة تحفيز مُتبناة من قبل البنك المركزي السعودي)؛ للتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة، ودعم مسارات التعافي الاقتصادي.

شَملت حزم التحفيز المالية جميع القطاعات الاقتصادية والأنشطة الحياتية بلا استثناء، بما في ذلك الأفراد والمستثمرون، وقد حظي القطاع الصحي -بطبيعة الحال- بنصيب وافر من تلك الحزم؛ لضمان صحة وسلامة الإنسان؛ باعتبارها فوق كل اعتبار؛ كما شَملت حزم التحفيز العديد من المبادرات للتخفيف على القطاعات المتضررة، والتي شَملت -على سبيل المثال لا الحصر- حزمة تحفيز تقدر بنحو 70 مليار ريال تضمنت إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، بالإضافة إلى تسعة مليارات ريال خُصصت لبرنامج (ساند).

كما مكنت حزم ومبادرات التحفيز أصحاب الأعمال من تأجيل توريد ضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاثة أشهر، وضريبة السلع الانتقائية، وضريبة الدخل، وتأجيل تقديم الإقرارات الزكوية، وتأجيل سداد الالتزامات المترتبة بموجبها، والتوسع في قبول طلبات التقسيط دون اشتراط دفعة مقدمة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك، إضافة إلى تأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف الخدمات والحجز على الأموال من قبلها، ووضع المعايير اللازمة لتمديد فترة هذا التأجيل بحسب الحاجة.

وقد حظي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بدعم تحفيزي إضافي؛ باعتباره القطاع الأكثر تأثراً من غيره من القطاعات بالأزمات المالية أو الأزمات التي يتولد من رحمها أزمات مالية واقتصادية، مثل جائحة (كوفيد19-)؛ حيث -على سبيل المثال- أطلق البنك المركزي السعودي (ساما) مبادرة بقيمة 50 مليار ريال لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للبنوك ولشركات التمويل؛ للسماح لها بتأجيل سداد أقساط القروض.

دون أدنى شك أن نجاعة السياسة المالية السعودية وتناغمها مع السياسة النقدية في تعاملها مع أزمة فيروس كورونا، قد أسهمت في التقليل من المخاطر التي عادةً ما تصاحب الأزمات، وخصوصاً أن الإجراءات التي قامت بها وزارة المالية قد أثبتت جدواها وفاعليتها في درء مخاطر محتملة كان من الممكن -لا سمح الله- أن تتسبّب في كارثة لاقتصادنا الوطني لا تُحمد عقباها.

التمويل الأخضر

استثمار آمن لتحسين رفاهية الإنسان

يمكن للقطاع المالي أن يلعب دورًا حاسمًا في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر مع تطبيق مبدأ المسؤولية والمساءلة، من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي من شأنها أن تسهم في تحسين رفاهية الإنسان، والحد من تأثير التحديات العالمية، مثل ظاهرة تغير المناخ، وغياب التنوع البيولوجي، وغيرهما.

ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم "التمويل الأخضر" استجابةً لأزمات متعددة؛ وذلك للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الاستدامة في الوقت ذاته، من خلال تمويل مشاريع صديقة للبيئة باستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة.

ما التمويل الأخضر؟

عرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED التمويل الأخضر Green Finance بأنه تمويل يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخفض النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. كما عُرِّف بشكل أوسع بأنه استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم واستثمارات رأس المال والسندات وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة. أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرَّفت التمويل الأخضر بأنه الاستثمارات والقروض التي تموّل المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

صدارة سعودية

وفقًا لتقرير أصدرته بلومبرغ؛ تجاوز نمو التمويل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من عام 2021م معدلات النمو العالمية، مع تزايد إصدارات الديون الخضراء للاستدامة بنسبة 38% وبقيمة 6.4 مليار دولار.

ويرجع هذا الارتفاع إلى حصول شركة البحر الأحمر للتطوير السعودية على قرض أخضر بقيمة 3.8 مليار دولار؛ حيث قامت بتأمين أول تسهيل ائتماني أخضر مُقوّم بالريال السعودي مع أربعة بنوك سعودية، وهي: البنك السعودي الفرنسي، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الوطني؛ وذلك للحصول على الالتزامات الرأسمالية اللازمة للمرحلة الأولى من المشروع من خلال تسهيل قرض لأجَل محدد وتسهيل ائتماني مُتجدد، سيسهم في تطوير وتطبيق أحدث التقنيات المبتكرة والضرورية لتحقيق أهداف الاستدامة، مثل بناء شبكة توزيع الطاقة المتجددة في كامل الوجهة لضمان تحقيق كفاءة الطاقة والاعتماد على وسائل نقل صديقة للبيئة.

أهمية التمويل الأخضر

يقدم منتجات جديدة مثل السندات والتأمين الأخضر.

يعمل على توفير وزيادة في الوظائف الجديدة، ولاسيما في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل.

يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي، مع الحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

يتعلق بتطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ، وتتسم بالاستدامة والمسؤولية، من بينها السندات الخضراء وصكوك الاستثمار الخضراء والمستدامة.

يعيد تشكيل ملامح الأعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية عن طريق زيادة حصة القطاعات الخضراء من الاقتصاد.

يعمل على تخفيض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج غير النظيف؛ ما يؤدي إلى تقليل النفايات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

دراسة سعودية تتوصل إلى مقياس جديد للقدرة المالية

"قياس القدرة المالية: من منظور المملكة العربية السعودية" هذا هو عنوان الدراسة التي أعدها كل من الدكتور فيصل البسامي كبير أخصائيي الاقتصاد بالبنك المركزي السعودي، والدكتور ماهر اليوسف مدير وحدة تطوير المحتوى بالأكاديمية المالية.

تهدف الدراسة إلى التعمق في مجال قياس القدرة المالية في المملكة العربية السعودية، ومعرفة المستهلكين، ومستوى قدراتهم المالية.

المقياس الجديد

وقد أجريت الدراسة بناءً على مراجعة للدراسات السابقة ومجموعات التركيز والمقابلات المختصة، والتي من خلالها توصل الباحثان إلى مقياس جديد للقدرة المالية يأخذ في الاعتبار سياق المملكة العربية السعودية. ويتكون هذا المقياس من 22 عنصراً تغطي خمسة أبعاد

رئيسة، وهي: تلبية الاحتياجات المالية الضرورية، وتتبع الشؤون المالية، والتخطيط للمستقبل، واختيار المنتجات المناسبة، والبقاء على اطلاع. وبالإضافة إلى ذلك، تم عكس التجربة في المملكة العربية السعودية بمنهجية المواضيع وتقديم توصيات للسياسات العامة. واستعرض الباحثان بعض الموضوعات المتكررة خلال عملية جمع البيانات الكيفية مع عينات مختلفة من مجتمع البحث، منها: الذهنية الاعتمادية، سهولة الوصول إلى مصادر التمويل الاستهلاكي، التوجه الزمني القصير عند بعض الأفراد، استخدام الدين لمساعدة الأفراد في شراء الأصول، الضغط الاجتماعي على الأفراد، التسوق السهل، وجود صناديق حكومية تعتمد على آلية الاشتراك التلقائي، محدودية المنتجات الادخارية، محدودية وعي المستهلك، الدخول المتأخر لسوق العمل، منتجات التأمين كأدوات تحوط، عدد التابعين ونسبة التبعية المالية، المؤسسات ذات التوجه / التركيز البيعي.

التوصيات

وأوصت الدراسة بجعل عملية التخطيط المالي سهلة وخالية من التعقيد من جهة المؤسسات، وتأسيس جمعيات تعنى بتطوير القدرة والمعرفة المالية لدى الأفراد، إضافة إلى تبني منهجية التسويق الاجتماعي للمساهمة في رفع القدرة المالية، وغرس ثقافة الادخار وموضوع الاستشارة المالية، وغيرها من التوصيات.

الخلاصة

تساعد هذه الدراسة المديرين التنفيذيين في القطاع المالي وصانعي السياسات على استخلاص بعض الرؤى العملية والدروس المستفادة من هذا المقياس الجديد للقدرة المالية للأفراد.

لتفاصيل أوسع عن الدراسة يمكنكم الاطلاع عليها من خلال الباركود التالي:

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center